الأمم المتحدة

E/ECA/CM/55/6

Distr.: General
4 April 2023

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الدورة الخامسة والخمسون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٠ و٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣

تقرير مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين عن أعماله أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا

مقدمة

١- عُقد اجتماع مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في أديس أبابا بصيغة هجينة تجمع بين المشاركة الحضورية وعبر الإنترنت يومي ٢٠ و٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣ أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

أولا- افتتاح الاجتماع [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف- الحضور

٢- حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، وسيشيل، والصومال، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

٣- وكانت كياناتُ منظومة الأمم المتحدة التاليةُ ممثلةً في الاجتماع: مكتب التنسيق الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمنظمة

A.23-00538

الدولية للهجرة، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

٤- وحضر الاجتماع مراقبون عن الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وإسبانيا، وأستراليا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، والبرتغال، وتركيا، وسري لانكا، والصين، وفرنسا، والكويت، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

٥- وكانت دولة فلسطين، وهي دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، ممثلة أيضا.

٦- وحضر الاجتماع ممثلون عن المؤسسات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: مصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، ومصرف التجارة والتنمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومصرف الاستثمار والتنمية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٧- وحضر الاجتماع مراقبون عن الكيانات التالية:*

باء- البيانات الافتتاحية

٨- ترأس الجلسةَ الافتتاحية المديرُ العام للتخطيط في وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون في السنغال، رئيسُ المكتب المنتهية ولايته، السيد بامبا ديوب.

٩- وأدلى ببيانين افتتاحيين كل من الأمين التنفيذي بالنيابة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيد أنطونيو بيدرو، ووزير المالية في إثيوبيا، السيد أحمد شيدة.

* Abay Bank S.C., African Business Roundtable, African Capacity-Building Foundation, African Export-Import Bank, AfricaNenda, African Regional Organisation of the International Trade Union Confederation, African Securities Exchanges Association, African Youth Development and Excellence Center, Apostolic Nunciature to Ethiopia, Arab Bank for Economic Development in Africa, Balbbiys Trading PLC, West African Regional Securities Exchange (Bourse Régionale des Valeurs Mobilières), Christian Aid, Climate Champions Team, Enderase Ethiopian Youth Development Association, Ethiopian Youth Federation, European Centre for Development Policy Management, Development Initiatives, Fikir Leselam Development Organization, Friedrich-Ebert-Stiftung, Global Partnership for Education, Global Partnership for Sustainable Development Data, Green Solutions Africa, Hibret Bank S.C., Institute for Peace and Security Studies, International Organization of la Francophonie, Igire Coffee Company, League of Arab States, Nairobi Securities Exchange, Nexa – Agence Régionale de Développement, d'Investissement et d'Innovation de La Réunion, ONE Campaign, Organisation des Jeunes pour les Nations-Unies d'Afrique, Oxfam International, Pan-African Youth Union, Southern Connecticut State University, University of Oxford.

١٠- وسلط السيد ديوب الضوء على الإنجازات التي تحققت منذ الدورة الرابعة والخمسين للجنة الاقتصادية في مجالات تمويل تعافي أفريقيا، ودعم أقل البلدان نموا، والتصدي لتغير المناخ، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. ودعا البلدان الأفريقية إلى الحفاظِ على الزخم في هذه المجالات وغيرها، وتكثيفِ تعبئة الموارد المالية، والحدِّ من المخاطر التي تواجه سلسلة التوريد بتعزيز القدرات الصناعية والزراعية المحلية، كما دعا إلى الاستفادةِ من الفرص الناشئة عن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وإلى تحديثِ البنية التحتية وخطط الأعمال بحيث تأخذ في الاعتبار المناخ المتغير.

١١- وأشار الأمين التنفيذي بالنيابة للجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن أفريقيا تشكل محور التحولات العالمية نحو الاستدامة، وهي التحولات التي من شأنها أن تشكل أساسا لمسار القارة نحو التعافي، بحيث تكفل التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي، وبناء القدرة على الصمود، وتحقيق نموٍّ مستدام وشامل للجميع بما يتماشى وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقال إنه لتحقيق تلك الغاية يجب على أفريقيا أن تمنح الأولية للأسس القوية للاقتصاد الكلي من أجل إحداث التحوّل، وتيسير الحصول على التمويل، وإصلاح الهيكل المالي العالمي، وإزالة المخاطر المتصلة بالاستثمار، وكبح التدفقات المالية غير المشروعة. وفي الختام، أورد الخطوات التي تتخذتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتجعل نفسها أكثر ملاءمة لهذا الغرض.

١٢- ورحب السيد شيدة بالمشاركين في إثيوبيا. وأشارر إلى أن أفريقيا عصفت بها صدمات متعددة، الأمر الذي أدى إلى أزمة سيولة وقوّض التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وزاد من حجة أوجه الضعف والفقر في القارة. وحث الحكومات الأفريقية على إعادة التفكير في نماذج التنمية الاجتماعية والاقتصادية السائدة وإجراء إصلاحات اقتصادية محلية قادرة على تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والنهوض بالنمو الشامل للجميع بقيادة القطاع الخاص. وناشد الأفارقة الوقوفَ مُتحدِين في سبيل تسخير إمكانات القارة غير المستغلة وتسريع تحوّلها الاجتماعي والاقتصادي.

ثانيا- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٢ من جدول الأعمال]

١٣- أُنتُخبت البلدان التالية بالإجماع لتشكيل المكتب الجديد:

الرئيس: أوغندا

النائب الأول للرئيس: جنوب أفريقيا

النائب الثاني للرئيس: المغرب

النائب الثالث للرئيس: غينيا الاستوائية

المقرر: السنغال

١٤- شدد الرئيس المنتخب لتوّه، وزير الدولة الأوغندي للشؤون المالية (الواجبات العامة)، السيد هنري موساسيزي، على الحاجة إلى الاستشراف الاستراتيجي والابتكار في أفريقيا لتحقيق انتعاش حقيقي وشامل للجميع ومنصف لا يترك أحدا خلف الركب. وقال إن ثمة حاجة لسياسات طوارئ وتعافي في مجالات الرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، واستحداث فرص العمل، من أجل تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية.

١٥- وعقب البيان الذي أدلى به الرئيس المنتخب لتوّه، أقر المؤتمر دون تعديلات إضافية برنامج العمل وجدول الأعمال التالي، استنادا إلى جدول الأعمال المؤقت الذي جرى تعميمه:

١- افتتاح الاجتماع.

٢- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٣- حوار بشأن موضوع الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

(أ) عرض مقدم من الأمانة؛

(ب) الكلمة الرئيسية؛

(ج) حلقة نقاش رفيعة المستوى.

٤- محاضرة أديبايو أديديجي التذكارية السنوية لعام ٢٠٢٣.

٥- حلقات النقاش رفيعة المستوى.

٦- النظر في التوصيات واعتماد القرارات.

٧- النظر في البيان الوزاري وإقراره.

٨- مسائل أخرى.

٩- اختتام الاجتماع.

١٦- في إطار البند ٣ (ج)، استُعيض عن حلقة النقاش رفيعة المستوى بمناقشة في جلسة عامة.

ثالثا- حوار بشأن موضوع الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا [البند ٣ من جدول الأعمال]

١٧- تولى الصحفي والمذيع ليراتو مبيلي إدارة الحوار بشأن موضوع الدورة الخامسة والخمسين للجنة الذي يحمل عنوان ''تعزيز الانتعاش والتحول في أفريقيا للحد من أوجه عدم المساواة والضعف.''

ألف- عرض مقدم من الأمانة

١٨- قدّمت نائبة الأمين التنفيذي المكلفة بالبرنامج وكبيرة الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيدة حنان مرسي، عرضا عن الموضوع. وسلطت الضوء على الصدمات والأزمات العالمية العديدة التي تؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف الاجتماعية والاقتصادية وزيادةِ الفقر، وتُعرِّض تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا للخطر. وأشارت إلى أن ارتفاع مستويات الفقر يقوّض العقود الاجتماعية ويزيد من حدة عدم الاستقرار. وأكدت أنه لا بد من اتباع نهج إنمائي يتمحور حول الإنسان، ويكون مشفوعا بسياسات اقتصادٍ كليٍّ شاملة للجميع ومراعية للفقراء وممولة تمويلا كافيا، إلى جانب هيكل مالي عالمي أكثر عدلا وإنصافا.

باء- الكلمة الرئيسية

١٩- تولى مفوض التنمية الاقتصادية والتجارة والصناعة والسياحة والمعادن، بمفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد ألبرت موتشانغا، إلقاء الكلمة الرئيسية. وسلط الضوء على عدد من التحديات في أفريقيا، بما في ذلك الفقر، وأثر تغير المناخ، وأزمة الديون، والنمو الاقتصادي غير الشامل للجميع بما يكفي وقلة الموارد المالية. وقال إنه من الأهمية بمكان إتاحة هامش مناورة ماليٍّ كافٍ، والاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز التصنيع، وتطوير سلاسل القيمة، وتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، بوسائل منها استغلال الفرص الناشئة عن اعتماد الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي الختام، دعا إلى اعتماد نهج أفريقي بشأن التنمية يقوم على أسلوب ''افعلها بنفسك''.

جيم- المناقشة

٢٠- في المناقشة التي تلت ذلك، سلّط الممثلون الضوء على ما للأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية، وحسن أداء النظامين الصحي والتعليمي، والتنويع الاقتصادي من أهمية في التخفيف من حدة الأزمات المتعددة. وشددوا على أهمية الحكم الرشيد وما ينطوي عليه السلام والأمن من دور مركزي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات حازمة ومنسقة بشأن تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، وإلى تحسين فرص حصول البلدان الأفريقية على التمويل الأخضر والمستدام. ودعوا أيضا إلى الإسراع في تنفيذ

الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مشيرين إلى الحاجة إلى تحسين البنية التحتية وإلى نظم دفع فعالة عبر الحدود.

٢١- وأبرز الممثلون أهمية الانضباط المالي العام والإصلاح الضريبي والحاجة إلى تعبئة الموارد المالية لحماية الفئات الأكثر ضعفا. واتفقوا على الحاجة إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي ودعوا إلى الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، والبحث والتطوير، والتكنولوجيا، والمنتجات الزراعية المصنعة لتحقيق التنمية الطويلة الأجل. ودعوا أيضا إلى أن يتخذ جميع أصحاب المصلحة إجراءات حازمة ومنسقة، بما في ذلك عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من أجل التصدي للتحديات المتعددة الأوجه في القارة، وإلى إشراك الشباب في برامج التنمية للاستفادة من العائد الديمغرافي.

دال- التوصيات

٢٢- في ضوء هذه المناقشة، أوصى المؤتمر بما يلي:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص تتيح له الاضطلاع بدور فعال في التحول الاقتصادي الشامل للجميع، وذلك بإستخدام الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بوصفه محفزا؛

'٢' ضمان تعبئة الموارد لتحقيق الانتعاش الشامل للجميع، وذلك بسبل منها الضرائب العادلة ومن خلال الاستفادة من التمويل المتعلق المناخ لاستحداث فرص العمل؛

'٣' تعزيز رأس المال البشري في القارة، وذلك بالاستثمار في التعليم والعلوم وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي لمعالجة أوجه عدم المساواة والضعف والفقر؛

'٤' دعم التنمية الزراعية، بما في ذلك عن طريق تيسير اعتماد الممارسات الزراعية الحديثة والتشجيع على تصنيع المنتجات الزراعية من أجل تحسين الإنتاجية والحد من أوجه الضعف؛

'٥' الاستثمار في العلامات التجارية والتسويق للسلع المصنعة والمنتجات الزراعية المصنعة؛

'٦' تسخير العائد الديمغرافي عن طريق الاستثمار في تعليم الشباب وتطوير مهاراتهم وفي صحتهم؛

’٧‘ تخصيص ما لا يقل عن واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني للبحث والتطوير.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

’١‘ دعم البلدان التي تواجه مشكلات في السلم والأمن لإيجاد حلول طويلة الأمد، وذلك بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي؛

’٢‘ دعم البلدان في جمع البيانات وتصنيفها ونشرها لسد الثغرات في البيانات بهدف تحسين التصنيفات الائتمانية؛

’٣‘ مواصلة أنشطة الدعوة من أجل إصلاح الهيكل المالي العالمي؛

’٤‘ دعم تطوير أنظمة الدفع عبر الحدود التي تقودها مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد من أجل تيسير التجارة.

رابعا- محاضرة أديبايو أديديجي التذكارية لعام ٢٠٢٣ [البند ٤ من جدول الأعمال]

ألف- مقدمة

٢٣- تولى تيسير هذا الفعالية مدير قسم التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيد سعيد أديجوموبي، الذي انبرى للتعريف بالمحاضِر. وألقى الممثل الخاص السابق للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بإسكات البنادق، السيد محمد بن شمباس، محاضرةَ أديبايو أديديجي التذكارية لعام ٢٠٢٣ التي تناولت موضوع ’’الحوكمة والعقد الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في أفريقيا: نظرة إلى الوراء واستشراف المستقبل‘‘.

باء- العرض

٢٤- تحدث السيد شامباس في المحاضرة عن التجربة الجماعية للقارة الأفريقية في مجال الحوكمة والتنمية الاقتصادية، وعن إدارة العقد الاجتماعي بين الحكومات الأفريقية وشعوبها. واقترح حلولا للتحديات الجسام التي تواجه الحوكمة وتحقيق التنمية، وشدد على مركزية الحوكمة في التعجيل بالنمو الاقتصادي السريع للقارة، والحد من مستوى الفقر وعدم المساواة، وتحقيق التماسك الاجتماعي، وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي. وفي معرض تأكيده على مساهمة أديبايو أديديجي في الجهود الرامية إلى التصدي لبرامج التكيف الهيكلي القائمة على توافق آراء واشنطن المفروضة على البلدان الأفريقية، أثنى على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمواصلتها السير على الدرب الذي رسمه السيد أديديجي في الدعوة إلى تحقيق توازن بين تدخل

الدولة في الاقتصاد وممارسات السوق الحرة. وشدد على أهمية: الحوكمة الرشيدة ووجود عقد اجتماعي جديد كعامل تمكينٍ للتنمية الاقتصادية؛ وكبح التدفقات المالية غير المشروعة؛ والمشاركة الواسعة في الحوكمة والجهود المتضافرة لتعزيز المساءلة؛ وتمكين الشباب والنساء؛ وتعزيز نزعة الانتماء الأفريقي. وشدد على أنه بينما ينبغي بذل جهود لدعم إقامة شراكات تاريخية مع حلفاء القارة، لا بد من إيلاء الاهتمام لمصالح أفريقيا أولا وقبل كل شيء.

جيم- المناقشة

٢٥- في المناقشة التي تلت ذلك، شكر المشاركون السيد شامباس على رؤيته الواضحة أوردها بشأن سبل تحسين الحوكمة في أفريقيا. غير أنهم أكدوا أن النظام المالي الدولي الحالي يشكل عائقا كبيرا أمام التنمية والحوكمة الرشيدة في القارة وشددوا على ضرورة التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة إلى خارج أفريقيا عن طريق الاستفادة من الآليات المستحدثة لمكافحة تمويل الإرهاب. وأشاروا أيضا إلى ضرورة تنفيذ بروتوكولات بشأن الحوكمة بهدف تعزيز السلام والديمقراطية، واتخاذ خطوات لتيسير حرية تنقل الأشخاص، مثل إنشاء جواز سفر أفريقي، من أجل إيجاد فرص اقتصادية، لا سيما للشباب، والاستفادة الكاملة من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٢٦- وأشار الميسِّر والمحاضر، في إجابتهما عن المسائل التي أثيرت خلال المناقشة، إلى أن التحديات الحالية المتعلقة بالحوكمة والتنمية تدعمها الحاجة إلى قيادة فعالة، الأمر الذي من شأنه أن ييسر اعتماد نماذج بديلة يمكنها تحقيق نتائج إنمائية معززة. وشددا على أهمية الاستثمار في الإنتاج الزراعي، بما في ذلك الصناعة الزراعية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في القارة، وذلك بتمكين الروابط الاقتصادية في مراحل الإنتاج الابتدائية والنهائية في سبيل إيجاد فرص العمل.

دال- التوصيات

٢٧- في ضوء المناقشات التي جرت، أوصى المؤتمر بما يلي:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تنفيذ البروتوكولات والمواثيق والقوانين الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية المتعلقة بالحوكمة الرشيدة والاستفادة من دور الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، في تعزيز ثقافة الحوكمة الفعالة التي من شأنها تيسير التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة في أفريقيا؛

'٢' تكثيف الجهود والتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في توطيد قدرة الدولة على تعزيز المساءلة وسيادة القانون والحوكمة الفعالة والانتخابات المنتظمة والشفافة، والآليات الموثوقة للتداول على القيادة؛

'٣' الاستثمار في البحث والتطوير؛

'٤' التعجيل بتطوير سلاسل قيمة إقليمية؛

'٥' اتخاذ جواز سفر أفريقي لتعزيز حرية تنقل الأشخاص؛

'٦' الاستثمار في الزراعة الأفريقية من أجل رفع الإنتاج، ليس فقط لزيادة الصادرات ولكن أيضا لتلبية الاحتياجات القارية؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تكثيف عملها لتحديد وتعزيز الحلول التي تفضي إلى الحوكمة الرشيدة؛

'٢' التعاون مع الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك مجموعات الشباب والمجتمع المدني، في تعزيز الحوكمة الرشيدة والفعالة في أفريقيا؛

'٣' زيادة الدعم للتخطيط الاستراتيجي في مجال الحوكمة وتعزيز آليات الرصد والتقييم الفعالة لتتبع التقدم المحرز وضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

خامسا – حلقات النقاش رفيعة المستوى [البند ٥ من جدول الأعمال]

ألف– حلقة النقاش الأولى: السياسات والتدخلات الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود والحد من الفقر وعدم المساواة في ظل الصدمات العالمية

١– مقدمة

٢٨– تولت نائبة الأمين التنفيذي المكلفة بالبرامج وكبيرة الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إدارة حلقة النقاش. وضم فريق النقاش: محافظ مصرف موريشيوس، هارفيش سيغولام؛ ووزير المالية الإثيوبي، أحمد شيدة؛ ووزير المالية والميزانية بجمهورية أفريقيا الوسطى، هيرفي ندوبا؛ والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وينيفريد بيانييما؛ والأمين التنفيذي بالنيابة للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢- العروض

٢٩- قال السيد سيغولام إن بلده، وهو دولة جزرية صغيرة نامية تعتمد اعتمادا كبيرا على السياحة، عانى بشكل خاص بالتأثيرات السلبية للاستجابة العالمية لجائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩). وأشار إلى أن موريشيوس نفذت تدخلات تقليدية وغير تقليدية منحت الأولوية لرفاه مواطنيها. وشملت تلك التدابير إدخالَ تعديلات على أسعار الفائدة الأساسية لدعم الأعمال التجارية والأسر المعيشية وإنشاءَ مؤسسة موريشيوس للاستثمار لتشجيع العمل على تطوير الصناعات ذات التوجه المستقبلي، وضمان بقاء الأعمال التجارية المحلية قائمة للحيلولة دون فقدان الوظائف.

٣٠- وسلط السيد شيدة الضوء على التدابير التي نفذتها إثيوبيا لمواجهة التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-١٩، وشمل ذلك إطلاق حملات تثقيفية، وإعادة جدولة سداد القروض، وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي، وتيسير المدفوعات غير النقدية، ودعم الرقمنة والتعلم عبر الإنترنت، وتخفيف شروط دفع الضرائب، وقيام المجمعات الصناعية بإنتاج الأقنعة وغيرها من المستلزمات. ولمواجهة التحديات الناجمة عن الحرب في أوكرانيا، قامت الحكومة بتوسيع الإنتاج المحلي للغذاء، بما في ذلك الذرة والقمح، وقدمت إعانات لدعم الأسمدة الزراعية.

٣١- وقال السيد ندوبا إن الاضطراب السياسي الذي طالما ابتُليت به جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي دولة هشة غير ساحلية، قد تفاقم بسبب نقص الوقود والغذاء الناجم عن أزمة كوفيد-١٩. وأشار إلى أن الحكومة زادت من تعبئة الموارد المحلية من خلال التنويع المالي، وشجعت الرقمنة، واستخدمت الإنفاق أفضل استخدام. وأضاف أن الحكومة أنشأت أيضا ميناء جافا لتيسير استيراد الأغذية ومنع حدوث زيادات حادة في أسعار السلع المستوردة، وألغت الرسوم الجمركية لخفض تكلفة الإنتاج لصالح الأعمال التجارية.

٣٢- وشددت السيدة بيانييما على أهمية وجود برنامج انتعاش محوره الإنسان يركزُ على قضايا الصحة والتعليم. ولفتت الانتباه إلى خطة الأمين العام للأمم المتحدة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة، وهي الخطة التي يمكنها أن تساعد البلدان النامية في التصدي لتحديات التمويل التي تواجهها، وفي التعجيل بالتقدم نحو تحقيق تلك الأهداف. ودعت أيضا البلدان المتقدمة النمو إلى زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية وتوجيه تلك المساعدة إلى القطاعات ذات الأهمية البالغة للحد من الفقر، مؤكدة في الوقت نفسه أنه ينبغي للبلدان النامية أن تسعى إلى الاقتراض بعملاتها المحلية للتخفيف من المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار الصرف.

٣٣- وسلط الأمين التنفيذ بالنيابة للجنة الاقتصادية لأفريقيا الضوء على بعض التدابير التي اتخذتها اللجنة لمساعدة البلدان الأفريقية في التصدي للصدمات التي حدثت مؤخرا. وذكر أنه، من خلال دعم طرح المنصة الأفريقية للإمدادات الطبية ومنصة التبادل التجاري الأفريقي،

سعت اللجنة إلى التصدي للتحديات التي تواجه الإمداد بلقاحات كوفيد-١٩. وشدد على ضرورة أن تعمل أفريقيا على تصحيح منظومتها الأساسية للاقتصاد الكلي وتتحكم في خطاب التنمية من خلال زيادة الوعي بالحاجة إلى التصنيع والتنويع الاقتصادي.

٣- المناقشة

٣٤- في المناقشة التي تلت ذلك، شدد الممثلون على ما للاستراتيجيات طويلة الأمد لمساعدة الفئات الهشة، والشراكات التعاونية، ومشاركة القطاع الخاص، واستخدامُ السياسات المالية والنقدية من أهمية لتمكين المواطنين. كما أكدوا على الحاجة إلى تنويع الاقتصادات الأفريقية لزيادة قدرتها على الصمود في وجه الصدمات الخارجية، وعلى أهمية تبادل الخبرات بشأن التنمية المستدامة والتصنيع والتنويع. وشددوا كذلك على أهمية الجهود التعاونية لإصلاح الهيكل المالي الدولي والاستفادة الكاملة من مبادرات مثل الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين.

٤- التوصيات

٣٥- في ضوء المناقشة، أوصى المؤتمر بما يلي:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' وضع استراتيجيات طويلة الأجل لتعزيز القدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال التمويل الكافي، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم؛

'٢' تنفيذ تدابير لمكافحة الفقر وعدم المساواة، وذلك بدعم الفئات الهشة من أفراد المجتمع، بمن فيهم الشباب والنساء والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة؛

'٣' الاستثمار في البحوث وتنمية رأس المال البشري، وخاصة للشباب، من أجل تلبية احتياجات أسواق العمل، وتشجيع التنمية الصناعية، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية، والحد من العوائق التي تحول دون التحول الهيكلي؛

'٤' تعزيز التنسيق والترويج لمواقف أفريقية موحدة متماسكة بحيث يكون لاستحداث مقعد للاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين تأثيرٌ ملموس؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' إنشاء آليات لتيسير التعلم من الأقران وتبادل الخبرات بين أعضائها، لا سيما فيما يتعلق بالتصنيع، والتنويع الاقتصادي، وسياسات الاقتصاد الكلي، وذلك بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركاء آخرين؛

'٢' دعم أعضائها في تحديد واستغلال فرص تعبئة الموارد لتعزيز التحول الرقمي؛

'٣' تعزيز قدرة أعضائها وتحفيزهم على تعبئة الاستثمارات وتوجيهها نحو الابتكار، والعلوم والتكنولوجيا، والمبادرات الرامية إلى تعزيز التحول الهيكلي، بما في ذلك من خلال منح الجوائز ومجموعات أدوات مناسبة؛

'٤' دعم الجهود التي يبذلها أعضاؤها لتعزيز فرص الحصول على تمويل ميسور التكلفة وتحسين ممارسات إدارة الديون، بما في ذلك من خلال مبادرات من قبيل الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، والدعوة إلى إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة.

باء- حلقة النقاش الثانية: الآثار الاجتماعية الاقتصادية لتغير المناخ وفرص الاستفادة من التمويل الأخضر

١- مقدمة

٣٦- تولى السيد جان بول آدم، مدير شعبة التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إدارة حلقة النقاش الثانية. وضم فريق النقاش محمد معيط، وزير المالية المصري؛ ونائبة الرئيس للشؤون المالية وكبيرة موظفي الشؤون المالية لمصرف التنمية الأفريقي، حساتو ديوب نسيلي، والأمينة العامة المساعدة للأمم المتحدة، نائبة المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إليزابيث مريما، ونائبة الأمين التنفيذي المكلفة بالبرامج وكبيرة الاقتصاديين، باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، حنان مرسي؛ ووزيرة الدولة لتطوير الأعمال في كابو فيردي، أدالغيسا باربوسا فاز.

٢- العروض

٣٧- أشار السيد معيط إلى أن تعبئة الموارد المحلية أسهل من تعبئة الموارد المالية الخارجية التي تميل إلى كونها أكثر تكلفة. وقال إنها تكلف حوالي ١٧ في المائة من إيرادات الحكومة لخدمة الدين الخارجي. وأضاف أن القروض الميسرة، والتمويل المختلط وغير ذلك من الآليات، مثل مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ ، وتحويل الدين إلى التزام بصون البيئة، والسندات الخضراء، آلياتٌ بديلة هامة يمكن للبلدان النامية من خلالها تعبئة الموارد المالية.

٣٨- وشددت السيدة نسيلي على الحاجة إلى إزالة مخاطر الاستثمار في أفريقيا، بما في ذلك من خلال تقديم ضمانات جزئية للمخاطر والائتمان، وآليات لتحويل المخاطر لتشجيع مشاركة القطاع الخاص. وأشارت إلى أن أفريقيا، وهي أقل مناطق العالم تلويثا للبيئة، لا تزال تنتظر مبلغ المائة مليار دولار سنويا الذي تعهدت به البلدان الصناعية. وشددت على الحاجة إلى تحسين البيئة التنظيمية وخفض تكلفة مزاولة الأعمال التجارية في أفريقيا.

٣٩- وشددت نائبة المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على ضرورة أن تحافظ البلدان الأفريقية على البيئة وتستخدمَ النظم البيئية استخداما مستداما وتحميَ التنوع البيولوجي. وقالت إن اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره أمر بالغ الأهمية إذا أراد العالم أن يتصدى بنجاح للتحديات التي يطرحها تغير المناخ. وأضافت أنه لكيلا تصبح الحكومات جزرا معزولة عن بعضها البعض ولتعزيز تكامل أعمق بين المبادرات في مجالي المالية والبيئة، ينبغي دعوة الوزارات المسؤولة عن البيئة لحضور اجتماعات مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

٤٠- وقالت نائبة الأمين التنفيذي المكلفة بالبرامج وكبيرة الاقتصاديين باللجنة الاقتصادية لأفريقيا إن أفريقيا أكثرُ المناطق العالمية معاناة من تغير المناخ، رغم أنها، مقارنة بالمناطق العالمية الأخرى، الأقل تسبُّبا في هذا التغير. وشددت على أن أفريقيا في حاجة إلى توسيع نطاق آليات الوصول إلى مصادر التمويل المستدامة، بما في ذلك التمويل المختلط وتحويل الدين إلى التزام بصون البيئة، والاستفادةِ من أسواق أرصدة الكربون لتعبئة الموارد لمعالجة الآثار المرتبطة بتغير المناخ.

٤١- وشددت السيدة فاز على أنه ينبغي للشركاء الإنمائيين أن يبينوا عمليا كيف يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية الحصول على التمويل الأخضر والاستفادة منه. وسلطت الضوء على الاستراتيجيات المبتكرة التي اعتمدتها كابو فيردي لتعزيز تمويل القطاع الخاص، من قبيل إصدار مجموعة متنوعة من السندات والقروض، وتقديم ضمانات للقروض السيادية للمؤسسات الخاصة.

٣- المناقشة

٤٢- في المناقشة التي تلت ذلك، دعا الممثلون إلى وضع استراتيجيات طويلة الأجل للتمويل المتعلق بالمناخ تعكس أولويات الشباب. ولفتوا الانتباه أيضا إلى الدور الهام للحياة البرية في تعزيز السياحة في أفريقيا، لا سيما في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وشددوا على الحاجة إلى مزيد من الحوار بشأن إدارة الحياة البرية كمورد اقتصادي للمجتمعات المحلية.

٤٣- وفي معرض إشارتهم إلى أنه لم يتم الوفاء بكثير من الوعود التي قُطعت للبلدان

النامية، دعوا تلك البلدان إلى إطلاق حملة ليعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قرارات ملزمة قانونا. ومن بين المسائل العديدة في مجال التنمية التي تستحق الاهتمام على سبيل الأولوية، أبرزوا الحاجة إلى أطر متكاملة على مستويات متعددة من أجل مواءمة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي الوقت ذاته ضمان الاستدامة البيئية.

٤- التوصيات

٤٤- في ضوء المناقشة، أوصى المؤتمر بما يلي:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تصميم وتنفيذ أطر التمويل التي تمنح الأولوية للعمل على التخفيف من آثار تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق زيادة استثمارات القطاعين العام والخاص؛

'٢' العمل مع الشركاء ليستكشفوا ويتفقوا على نُهج واقعية وعملية لتعبئة الموارد من أجل العمل المناخي والتنمية المستدامة؛

'٣' تعميم الصلات بين البيئة والاقتصاد، ومواءمتها، وتعزيزها باستخدام النُّهج الشاملة للحكومة بأسرها والمجتمع بأسره؛

(باء) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' دعم نداءات أعضائها بأن يعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قرارات ملزمة قانونا وبأن تتم مراقبة الامتثال لتلك القرارات مراقبة دقيقة؛

'٢' مضاعفة جهودها لتقليص تكاليف التمويل الأخضر وتيسير المفاوضات بشأن السبل لبلوغ ذلك؛

'٣' دعم الجهود التي يبذلها أعضاؤها للحصول على تمويل أخضر ميسور التكلفة، بما في ذلك التمويل المختلط ومقايضة الديون بتكلفة معقولة، وذلك للاستفادة من مؤشرات الأداء الرئيسية المصممة تصميما جيدا، وضمان استخدام التمويل الأخضر بكفاءة دعما للمبادرات المناصرة للفقراء؛

'٤' تصميم مؤشرات أداء موثوقة يمكن استخدامها لتحسين جمع البيانات دعما للتمويل الأخضر؛

'٥' دعم الجهود التي يبذلها أعضاؤها لاستخدام أسواق الكربون استخداما فعالا، بما في ذلك عن طريق تعزيز نزاهة الأسواق، من أجل زيادة قيمة أرصدة الكربون التي تجعل الإنسان في صلب اهتماماتها؛

'٦' دعم الجهود التي يبذلها أعضاؤها لتعميم وتنفيذ استراتيجيات وبرامج عمل بشأن البيئة والتنوع البيولوجي والمناخ، والحرص على أن تكون تلك الاستراتيجيات والبرامج جزءا لا يتجزأ من أطر التنمية الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء الآخرين.

جيم- حلقة النقاش الثالثة: تسخير منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتحقيق المرونة الاقتصادية والشمول

١- مقدمة

٤٥- تولى السيد ستيفن كارينجي، مدير شُعبة التكامل الإقليمي والتجارة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إدارة حلقة النقاش. وضم فريق النقاش وزيرة الدولة المكلفة بالتخطيط الاقتصادي في رواندا، كلودين أويرا؛ وروبرت أوتشولا، الرئيس التنفيذي، لمؤسسة ''أفريكا نِندا''، كينيا؛ وتريجَر مافانغا، الرئيس التنفيذي للعمليات، ''المجموعة الأفريقية للتجارة الإلكترونية''، رواندا؛ وبريجيت هارينجتون، الرئيسة والمديرة التنفيذية لشركة ''أيجير للبن'' المحدودة، رواندا؛ وميشيل سيديبي، مبعوث الاتحاد الأفريقي الخاص لوكالة الأدوية الأفريقية؛ ومدير العلاقات بين الاتحاد الأفريقي ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومدير السياسة التجارية، للمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، يوسف دايا.

٢- العروض

٤٦- حددت السيدة أُوِيرا المنافع الرئيسية التي تعود على بلدها من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، حيث تشمل سوقا أكبر للمنتجات الرواندية، وتعزيز الفرص لأصحاب المصلحة من القطاع الخاص في سلاسل القيمة الإقليمية. وأبرزت المتحدثة أهمية مواءمةِ السياسات الوطنية مع جدول العمل الوارد في الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ودعمِ جهود مؤسسات القطاع الخاص للوصول إلى الأسواق العالمية.

٤٧- ولفت السيد أوتشولا الانتباه إلى ارتفاع تكاليفِ التجارة عبر الحدود في أفريقيا الناجمةِ عن استخدام العملات الوسيطة، وأشار إلى أن إطلاق النظام الأفريقي للمدفوعات

والتسويات يمكن أن يخفض تلك التكاليف إلى حد كبير. وحث أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تبادل تجاربها في التجارة عبر الحدود، وتنسيق سياساتها، والاستثمار في التكنولوجيات الرقمية، وإنشاء مراكز بيانات إقليمية عبر الحدود لتيسير التجارة بين البلدان الأفريقية.

٤٨- وقالت السيدة مابانغا إن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يمكن أن يساعد في الحد من الهشاشة التي يعاني منها العديد من الأفارقة. وأكدت على أهمية النظام الأفريقي للمدفوعات والتسويات وشددت على ضرورة مواءمة البروتوكولات المتعلقة بالمرأة والشباب مع جميع بروتوكولات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الأخرى.

٤٩- وأشارت السيدة هارينغتون إلى أن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أدى بالفعل إلى تخفيض الرسوم والضرائب، وبالتالي إلى تقليص تكلفة ممارسة الأعمال التجارية بالنسبة للعديد من المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ودعت إلى القيام بأنشطة لبناء القدرات تكون محددة الهدف، وذلك على مستويات متعددة لتعزيز هذه المؤسسات في جميع أنحاء أفريقيا.

٥٠- وقال السيد سيديبي إن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قادرة على تحويل قطاع المستحضرات الصيدلانية الأفريقي إلى محرك رئيسي للنشاط الاقتصادي. وحث البلدان على الاستفادة من الفرص المتأتية من إنشاء أسواق على نطاق القارة بأكملها، بما في ذلك تحفيز الإنتاج المحلي وتقليل تبعيتها للواردات من خارج أفريقيا.

٥١- ودعا السيد دايا أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى استغلال الفرص التي يتحيها تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتحكم في مسار التنمية في القارة. ولفت الانتباه إلى قيام المصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد بإنشاء صندوق تسوية من شأنه أن يوفر احتياطا ماليا للبلدان الأفريقية عند تحرير التجارة بموجب أحكام الاتفاق.

٣- المناقشة

٥٢- في المناقشة التي تلت ذلك، شدد الممثلون على أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ذات أهمية بالغة للنمو في أفريقيا، لأن من شأنها أن تساعد البلدان على التغلب على التركة التي خلفها تشظّي الأسواق وإزالة العديد من الحواجز التي تعيق التجارة. وشددوا على ضرورة أن يواصل أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تبادل التجارب وبناء القدرات الوطنية والاستثمار في التكنولوجيات الرقمية لتطوير التجارة داخل أفريقيا وزيادتها.

٥٣- كما شددوا على أهمية الشراكات في التغلب على التحديات التي تواجه شركات القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وأبرزوا أهمية الحد من المخاطر في بيئة الأعمال من خلال اعتماد السياسات المناسبة.

٤- التوصيات

٥٤- وفي ضوء المناقشة، أوصى المؤتمر بما يلي:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' مواءمة السياسات، والقوانين، والمعايير، والمواصفات التقنية عبر الحدود الوطنية لتيسير التدفق السلس للسلع والخدمات في إطار أحكام الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

'٢' التصديق على جميع البروتوكولات بموجب الاتفاق تمهيدا لتنفيذها بالكامل؛

'٣' تهيئة بيئة مواتية لمشاركة أصحاب المصلحة من القطاع الخاص في سلاسل القيمة الإقليمية من أجل الاستفادة الكاملة من الفرص التجارية الإقليمية؛

'٤' تهيئة بيئة مواتية لنمو المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة واستدامتها؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بما يلي:

'١' تعزيز مبادرتها الصيدلانية المرتكزة على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بإنشاء منصة للتعاون في مجال البحث والتطوير، وتيسيرٍ وتسريع موامة الآليات التنظيمية في قطاع المستحضرات الصيدلانية؛

'٢' مواصلة تقديم الدعم التقني لأعضائها، وللجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتيسير التنفيذ السلس للاتفاق؛

'٣' تعزيز قدرة أعضائها على تصميم أطر وتنفيذها لتعزيز المشاركة الفعالة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، لا سيما تلك المملوكة للنساء والشباب، في مبادرات بناء القدرة على الصمود، بما في ذلك الأنشطة التي تجري في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

سادسا- النظر في التوصيات واعتماد القرارات [البند ٦ من جدول الأعمال]

٥٥- نظر المؤتمر في التوصيات ومشاريع القرارات المقدمة من لجنة الخبراء، واقترح تعديلات عليها.

٥٦- وعند النظر في توصية لجنة الخبراء بشأن موعد الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادة لأفريقيا ومكان انعقادها وموضوعها، رحب المؤتمر بالعرضين اللذين قدمهما المغرب وزيمبابوي لاستضافة الدورة السادسة والخمسين في آذار/مارس ٢٠٢٤ تحت عنوان ''تعزيز آليات التمويل وأطر السياسات من أجل الانتقال إلى اقتصادات خضراء، مزدهرة، وعادلة وشاملة للجميع في أفريقيا.'' وأوصى بأن تُجري الأمانة، بالتعاون مع المكتب، مزيدا من المشاورات مع المغرب وزمبابوي بشأن عرضيهما.

٥٧- واعتمد المؤتمر القرارات، بصيغتها المعدلة، ومقرَّرا، على النحو الوارد في المرفق الأول بهذا التقرير.

سابعا- النظر في البيان الوزاري وإقراره [البند ٧ من جدول الأعمال]

٥٨- نظر المؤتمر في مشروع البيان الوزاري وما أُقترح من تعديلات عليه. واعتُمدت الوثيقة بالإجماع، بصيغتها المعدلة. ويرِد البيان الوزاري في المرفق الثاني بهذا التقرير.

ثامنا- مسائل أخرى [البند ٨ من جدول الأعمال]

٥٩- لم تُثر أية مسائل أخرى.

تاسعا- اختتام الاجتماع [البند ٩ من جدول الأعمال]

٦٠- أدلى بملاحظات ختامية كل من الأمين التنفيذي بالنيابة للجنة الاقتصادية لأفريقيا والرئيس.

٦١- وسلط الأمين التنفيذي بالنيابة للجنة الاقتصادية لأفريقيا الضوء على القضايا الرئيسية وتدابير الاستجابة التي احتلت مكانا بارزا في المداولات. ولفت الانتباه بوجه خاص إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتباره مخططا لانتعاش اقتصادي يراعي الفقراء في القارة. وكرر الدعوة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة لإجراء إصلاحات عاجلة في الهيكل المالي العالمي، وأكد من جديد التزام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتعميق تعاونها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالاتها وغيرها من المؤسسات الأفريقية لمعالجة أولويات أفريقيا. وفي الختام، أعرب عن امتنانه لجميع المشاركين ولحكومة إثيوبيا على ضمان إنجاح الاجتماع.

٦٢- وأثنى الرئيس على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنظيمها الناجح للدورة الخامسة والخمسين والانخراط الفعال لأعضائها والمشاركين الآخرين ومساهماتهم خلال الاجتماع. وإذ جدد دعوة الممثلين الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتواصل تقديم الدعم التقني في تصميم السياسات والبرامج الرامية إلى التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها القارة في

مجال التنمية، حثَّ كل المشاركين على دعم تنفيذ توصيات المؤتمر وقراراته، وأكد من جديد التزام المكتب وحكومته بهذا المسعى.

٦٣- وبعد تلك البيانات وتبادل عبارات المجاملة المعتادة أعلن الرئيس اختتام الاجتماع.

المرفق الأول

نصوص القرارات والمقرر التي اعتمدها مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا

ألف – القرارات

٢٠٢٣/١– تعزيز أمن الطاقة وضمان انتقال طاقوي عادل في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يساوره القلق من كون أفريقيا موطنا لأكثر من ٥٨٩ مليونا من أصل ٧٣٣ مليون شخص على مستوى العالم لا يحصلون على الكهرباء و٩٧٠ مليونا من بين حوالي ٢,٤ مليار شخص لا يحصلون على حلولٍ للطهي النظيف،

وإذ يسلم بأن هناك حاجةً ملحةً إلى معالجة التحديات التي يطرحها العجز في الحصول على الطاقة في أفريقيا وضمان الحصول على طاقة مضمونة وميسورة التكلفة وموثوق بها من أجل التصنيع وتعزيز التجارة والنمو الاقتصادي، والحد من الفقر وزيادة الشمول ومواجهة النمو السكاني والتحضر المطّرد وآثار تغير المناخ،

وإذ يسلم أيضا بالحاجة إلى استثمارات كبيرة لمعالجة العجز في الحصول على الطاقة في أفريقيا، وإذ يساوره القلق من أن أقل من ٢ في المائة من الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة النظيفة على مدى العقد الماضي قد تمت في أفريقيا،

وإذ يسلم كذلك بأن الانتقال الطاقوي العادل حقًّا في أفريقيا يجب أن ينطوي على زيادة كبيرة في استهلاك *الطاقة* تتجاوز ما هو مطلوب للحصول على الطاقة الأساسية، وبأن مثل هذا التحول في أفريقيا يتجاوز إزالة الكربون ويجب أن يعالج أيضا مسألة الحد من الفقر.

وإذ يُدرك الطابع المعقد للوضع الاقتصادي العالمي والتحديات التي تواجهها أفريقيا، بما في ذلك طول الفترة الزمنية اللازمة لانتقالها الطاقوي، وحاجة القارة إلى الاستفادة من مواردها الضخمة من الطاقة، بما في ذلك الغاز، لسد الفجوات التي تعاني منها في مجال الطاقة والتنمية الاقتصادية،

وإذ يقر بأن الانتقال العالمي إلى الطاقة النظيفة يتيح فرصة استراتيجية لأفريقيا لتسخير مواردها الهائلة من الطاقة، بما في ذلك المعادن ذات الأهمية البالغة في تصنيع تكنولوجيات الطاقة الخضراء، لتطوير سلاسل قيمة للطاقة النظيفة على الصعيدين الإقليمي

والعالمي والاستفادة منها، والسعي إلى تحقيق التصنيع الأخضر، وإيجاد الملايين من فرص العمل الخضراء لتلبية احتياجات سكان القارة الشباب المتزايدين،

وإذ يؤكد من جديد الالتزام الأفريقي بمستقبل يقوم على الطاقة النظيفة وبالالتزامات التي قطعها جميع الموقعين على اتفاق باريس بخفض الانبعاثات والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون،

وإذ يسلم بالحاجة إلى تزويد أفريقيا بالدعم المالي الكافي بغرض تيسير انتقالها الطاقوي على مدى فترة من الزمن،

وإذ ينوه بإطلاق الاتحاد الأفريقي السوقَ الأفريقية الموحدة للكهرباء في حزيران/يونيه ٢٠٢١ بهدف ربط كافة أعضائه من خلال سوق كهرباء فعالة وميسورة التكلفة ومستدامة مع إمكانية تعزيز أمن القارة الطاقوي والانتقال إلى الطاقة النظيفة،

وإذ يرحب ''بالموقف الأفريقي الموحد بشأن الحصول على الطاقة والانتقال الطاقوي العادل'' الذي سيتم تجميعه مع مختلف المقترحات الأفريقية فيما يتعلق بالحصول على الطاقة والانتقال الطاقوي العادل، وهو الموقف الذي أُعتمد في الدورة العادية الحادية والأربعين للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي بهدف رسم مساراتٍ لتطوير الطاقة على المدى القصير والمتوسط والطويل للتعجيل بالتقدم نحو حصول الجميع عليها وانتقالٍ يدعم أيضا التنمية الأفريقية؛

وإذ يرحب أيضا ببيان كيغالي بشأن ضمان انتقال طاقوي عادل ومنصف في أفريقيا، الصادرِ عن وزراء وممثلين رفيعي المستوى للبلدان الأفريقية خلال المنتدى العالمي للطاقة المستدامة للجميع الذي عقد في كيغالي في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٢٢،

وإذ يرحب كذلك بالقرار المتعلق بالطاقة الوارد في ''خطة شرم الشيخ التنفيذية'' المعتمدة في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وكذلك ''مبادرة الانتقال العادل وميسور التكلفة للطاقة في أفريقيا'' التي أُطلقت في تلك الدورة،

١- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم، بالتعاون مع المؤسسات القارية، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، ومصرف التنمية الأفريقي، ومع الكيانات العالمية مثل ''مبادرة الطاقة المستدامة للجميع،'' تقديم الدعم لأعضائها في وضع خطط وطنية للانتقال الطاقوي تكون مستَلهمة من ''الموقف الأفريقي الموحد بشأن الحصول على الطاقة والانتقال الطاقوي العادل''؛

٢- *يطلب أيضا* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تضع، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، إطارا قاريا لسياسة الأمن الطاقوي لتوجيه أعضائها؛

٣- *يطلب كذلك* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الإقليمية والوطنية والشركاء الإنمائيين، على حشد القطاع الخاص الأفريقي للاستثمار في تحول الطاقة وتصنيعها في القارة؛

٤- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم الدعم لأعضائها في تحولها إلى مستوى منخفض الكربون، بما في ذلك تطوير الهيدروجين الأخضر والتنقل الإلكتروني والرقمنة كعناصر مهمة في خطة الانتقال الطاقوي العادل والمنصف، ووضع تدابير لتعزيز التعاون الإقليمي لتعزيز الحصول على الطاقة والانتقال الطاقوي على حد سواء؛

٥- *يهيب* باللجنة *الاقتصادية* لأفريقيا أن تستمر في تقديم الدعم للدول الأعضاء في تنمية القدرات المؤسسية والبشرية بهدف تعزيز عمليات الانتقال الطاقوي العادل، وتشجيع الاستثمارات في مجال الطاقة النظيفة، ومعالجة انعدام الأمن الطاقوي في القارة، وتسخير الفرص الجديدة الناشئة عن تطوير الهيدروجين الأخضر لمصلحة مواطنيها.

الجلسة العامة السابعة
٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣

٢/٢٠٢٣- البيانات والإحصاءات

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة٣١٣/٧١ المعتمد في ٦ تموز/يوليو ٢٠١٧، الذي رحّب ''بخطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة'' التي تتيح الإطار لمناقشة مسألة بناء القدرات الإحصائية المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة،[١] والتخطيط لها وتنفيذها وتقييمها،

وإذ يلاحظ بارتياح عملَ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تحديث الإحصاءات، بما في ذلك وضع *خارطة* طريق بشأن إحداث تحوُّل في الإحصاءات الرسمية في أفريقيا وتحديثها وإقرار مبادئها وأولوياتها في الدورة الثامنة للجنة الإحصائية لأفريقيا،

وإذ يضع في اعتباره أن توفُّر المعلومات الجغرافية الموثوقة والدقيقة هو أحد أهم العوامل المساعدة على توسيع *الاقتصادات* الوطنية، بفضل القرارات المستنيرة التي يمكن أن

[١] قرار الجمعية العام ١/٧٠.

تُتخذ في العديد من مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية نتيجةً لتحسُّن عملية تحديد المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة،

وإذ يستلهم من الالتزام المتزايد لبعض الدول الأفريقية بتقاسم تكاليف تيسير حضور وفودها الحكومية في المؤتمرات التي تتناول البيانات والإحصاءات،

١- *يحيط علما* باستنتاجات وتوصيات اجتماع الخبراء في الدورة السادسة لمؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ تحت شعار ''عقد من الزمن في برنامج أفريقيا بشأن التعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية: النظر في التقدم المحرز وتسريع الجهود نحو عام ٢٠٣٠ من خلال نُظم محوَّلة''؛

٢- *يؤيد* التقرير والتوصيات الصادرة عن الدورة الثامنة للجنة الإحصائية لأفريقيا، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، تحت شعار ''تحديث المنظومات الحاضنة للبيانات في أفريقيا لدعم التكامل الإقليمي''؛

٣- *يؤيد أيضا* التقرير والتوصيات الصادرة عن الاجتماع الثامن للجنة الإقليمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢؛

٤- *يهيب* بأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يخصصوا موارد محلية لتنفيذ خارطة طريقٍ للتحوّل والتحديث خاصةٍ بنُظمهم الإحصائية الوطنية؛

٥- *يحث* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الاستفادة القصوى من الموارد والفرص المتاحة للدعوة إلى تحديث نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في سبيل ضمان عدم تخلف هذه النظم عن الركب؛

٦- *يحث أيضا* أعضاء اللجنة *الاقتصادية* لأفريقيا على الشروع في وضع مخطط للترميز الجغرافي من أجل التحليل المكاني لبيانات التعداد من خلال إطار متكامل للمعلومات الجغرافية المكانية يجمع بين أصحاب المصلحة المتعددين من العديد من القطاعات، من المنتجين إلى المستخدمين، لوضع نهج وطني لتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية؛

٧- *يهيب بأعضاء* في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنظر في التكفل المالي بوزرائها ووخبرائها لحضور الدورات المقبلة لمؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني؛

٨- *يناشد* اللجنة *الاقتصادية* لأفريقيا والمنظمات الدولية أن تُقدم الدعم للبلدان في إجراء الدراسات الاستقصائية اللازمة لإعادة تحديد أساس الحسابات القومية؛

٩- *يهيب* بالشركاء الإنمائيين أن يزيدوا دعمهم للنظام الإحصائي الأفريقي لضمان تحويله وتحديثه استجابةً للاحتياجات المتزايدة للمستخدمين وبتوجيه من خارطة الطريق المتعلقة بتحويل الإحصاءات الرسمية في أفريقيا وتحديثها، بوصف ذلك أحد التدابير ذات الكفاءة والفعالية لتتبع التقدم الذي تحرزه القارة نحو تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة.

الجلسة العامة السابعة
٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣

٣/٢٠٢٣- التحول الرقمي من أجل مستقبل مشترك آمن وشامل للجميع ومستدام

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يضع في اعتباره قرار الجمعية العامة ٦/٧٦ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ بشأن متابعة تقرير الأمين العام الأمم المتحدة بعنوان ''خطتنا المشتركة''، الذي ذكّرت فيه الجمعية بالتعهد بتعزيز الحوكمة العالمية من أجل الأجيال الحالية والمقبلة، وطلبت من الأمين العام أن يقدم تقريرا مشفوعا بتوصيات للنهوض بخطتنا المشتركة والتصدي للتحديات الراهنة والمقبلة،

وإذ يضع في اعتباره أيضا قراره رقم ٩٨٣ (د-٥٤) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢، بشأن أهمية التحول الرقمي لفتح آفاق جديدة،

وإذ يضع في اعتباره كذلك أن تعزيزَ الحوكمة الرقمية في إطار أهداف الأمم المتحدة لحوكمة الإنترنت ومواءمةَ اللوائح التنظيمية لإزالة الحواجز التي تعترض الربط بالإنترنت أمران حاسمان لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية الأفريقية، وأن التصدي لهذه التحديات يتطلب نهجا متعدد الجهات صاحبة المصلحة،

وإذ يسلم بأن الحقائق المحلية، مثل الفجوة الرقمية بين الجنسين، لا تزال تؤثر على استيعاب التكنولوجيات الرقمية وتزيد من عدم المساواة في أفريقيا،

وإذ يلاحظ مع الارتياح عقد الاجتماع السنوي السابع عشر لمنتدى حوكمة الإنترنت، وهو الأكبر حتى الآن، في أديس أبابا بعنوان ''شبكة إنترنت قادرة على الصمود من أجل مستقبل مشترك ومستدام''، الذي غطى حالات في بلدان عديدة وقضايا مواضيعية، بما في ذلك ربط جميع الناس بالإنترنت وصون حقوق الإنسان، وتجزئة الإنترنت، وحوكمة

البيانات والخصوصية، والسلامة، والأمن، والمساءلة، مع تناول التقنيات المتقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي،

وإذ يضع في اعتباره أن وجود حوكمة منسَّقة للإنترنت سيعزز إلى أقصى حد خطة التحول الرقمي الأفريقية وستزيد من إتاحة وتعزيز الفرص الرقمية للشباب للنهوض بالاقتصاد الرقمي الأفريقي،

وإذ يلاحظ أن الأمين العام اقترح، في تقريره بعنوان ''خطتنا المشتركة''، ميثاقا رقميا عالميا يحدد ''مبادئ مشتركة من أجل مستقبل رقمي مفتوح وحر وآمن للجميع''، يُتّفق عليه في مؤتمر قمة المستقبل في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤،

وإذ يلاحظ مع الارتياح تدشين المركز الأفريقي لأبحاث الذكاء الاصطناعي في برازافيل وإصدار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الاجتماع السنوي السابع عشر لمنتدى حوكمة الإنترنت مشروعَ مبادئ توجيهية لقانون نموذجي بشأن الجرائم المعلوماتية والجرائم المتصلة بالمعلوماتية في البلدان الأفريقية،

وإذ يثني على الجهود الحالية التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خلال مركز الامتياز المعني بالهوية الرقمية والتجارة والاقتصاد التابع لها لتسريع تنفيذ التكنولوجيات الرقمية في أفريقيا، مع التجسيد التدريجي والمستمر لمبادئ مهمة في التنمية، من قبيل الشمول والتمثيل وإمكانية الوصول،

١- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، دعمها لأعضائها في جهودهم الرامية إلى تحقيق أهداف التحول الرقمي، بما في ذلك، على وجه الخصوص، وضع آليات وسياسات حوكمة من أجل وصولٍ للتكنولوجيا الرقمية بشكل آمن وشامل وميسور التكلفة، ووضع أطر تحمي الحقوق الرقمية، مثل حقوق البيانات والخصوصية؛

٢- *يحث* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز قدرة أعضائها لتسخير التكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، وإنترنت الأشياء، وتكنولوجيا النانو، والتكنولوجيا الحيوية، وسلسلة الكتل، والجيل الخامس، من بين أمور أخرى، مع ضمان الحوكمة والتنظيم والسلامة المناسبة؛

٣- *يهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل على تعزيز قدرة أعضائها والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية للمساهمة في النهوض بميثاق رقمي عالمي للأمم المتحدة من خلال المشاركة في عمليات الحوكمة الرقمية بانفتاح وشفافية وتعاون؛

٤- يحث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة تنفيذ ''استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا ٢٠٢٠-٢٠٣٠'' التي وضعها الاتحاد الأفريقي، بغية تعزيز مجتمع واقتصاد رقميين متكاملين وشاملين للجميع بما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين الأفارقة؛

٥- يحث أيضا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز التعهدات الواردة في إعلان لومي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني ومكافحة الجريمة الإلكترونية ومواصلة العمل مع أعضائها لتبادل أفضل الممارسات وبناء القدرات فيما يتعلق بأهداف الحوكمة الرقمية التي ترمي إلى تحقيق تحول رقمي آمن وشامل ومستدام لأفريقيا.

الجلسة العامة السابعة
٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣

٢٠٢٣/٤- التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة بواسطة التكامل الإقليمي والتجارة

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى إعلان نيامي بشأن التصنيع والتنويع الاقتصادي، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته الاستثنائية السابعة عشرة التي تناولت موضوع التصنيع والتنويع الاقتصادي، المعقودة في نيامي في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، والذي دعا فيه المؤتمر، من بين أمور أخرى، مفوضية الاتحاد الأفريقي وهيئات أخرى، إلى العمل، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على دعم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في زيادة استثماراتها في مجال الطاقة زيادة كبيرة كأولوية أساسية للتنمية الصناعية، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية في القطاعات ذات الأولوية، ووضع إطار سياساتي للتصنيع القاري مُحيَّن وقابل للتنفيذ وقائم على النتائج، ودعا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للقيام، بالتعاون مع الهيئات الأخرى، بتسريع مبادرات التعاون والشراكة الرقمية من أجل التحول الرقمي للصناعة، ورسم خارطة شاملة لمبادرات وسياسات واستراتيجيات الابتكار والرقمنة، وطلب من أصحاب المصلحة، لتحسين التنسيق وتحديد أوجه التآزر المحتملة ودعم توسيع نطاق الأنشطة الرائدة،

وإذ يساوره القلق من أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والحرب في أوكرانيا، وتغير المناخ، والتضخم الجامح في أسعار المواد الغذائية وما يترتب عن ذلك من ارتفاع في أسعار الفائدة وانخفاض في الإنفاق الحكومي قد أضرت باقتصادات البلدان الأفريقية، وبالتالي من المرجح أن يتخلف تعافيها الاقتصادي عن التعافي في بقية العالم في عام ٢٠٢٣،

وإذ يرحب بالدور القيادي الذي اضطلعت به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في استكشاف الفرص التي أتاحتها الحرب في أوكرانيا للإنتاج الزراعي والصناعي لدى البلدان الأفريقية،

وإذ يسلم بالفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والتحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية وتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية،

وإذ يشدد على أنه لتفعيل هذه المنطقة تنفيذا كاملا وفعالا، لا بد من زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصادات الأفريقية، مع قيام سلاسل القيمة الإقليمية بدور حاسم في تحقيق رؤية

وتطلعات خطة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[١] وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ”أفريقيا التي نصبو إليها“،

١- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي وهيئاته، على صياغة استراتيجيات إقليمية لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية الرئيسية، وتقديم الدعم للبلدان الأفريقية في إدراج تلك الاستراتيجيات في أطر سياساتها الوطنية وتسريع تنفيذها؛

٢- *يطلب أيضا* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تساعد أعضاءها في التفكير في اعتماد سياسات تعجل بالتصنيع المستدام والتنويع الاقتصادي، وأن تيسر، على وجه الخصوص، الإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية، والمركبات الآلية، والمنتجات الزراعية إلى جانب إضافة القيمة إلى قطاع المعادن والقطاعات الأخرى من خلال الاستفادة من الميزة التنافسية لدولها للحد من تبعية المنطقة للخارج؛

٣- *يشجع* الحكومات في أفريقيا على تكثيف تعبئة مواردها المحلية، وطرح أدوات تمويل ابتكارية، واعتماد استراتيجيات وطنية للتمويل المستدام لدعم التصنيع والتقليل إلى أدنى حد من مخاطر تراكم المزيد من الديون؛

٤- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل مع الشركاء، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف، على مساعدة البلدان الأفريقية على استعراض سياساتها في مجالي الصناعة والتنويع الاقتصادي وتفعيلها، وعلى بناء القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية من خلال اتباع استراتيجيات شاملة؛

٥- *يطلب أيضا* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والمنسقين الإقليميين، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، على دعم البلدان الأفريقية في التنفيذ الناجح لاستراتيجياتها الوطنية للمنطقة لتمكينها من توطيد الصادرات داخل أفريقيا وتنويعها وتوسيعها.

الجلسة العامة السابعة
٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣

[١] قرار الجمعية العام ١/٧٠.

٥/٢٠٢٣- التعجيل بإحداث التحوّل في النظم الغذائية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يسلم بأن إحداث التحول في النظم الغذائية يوفر سبيلا لتحقيق الأهداف الإنمائية في أفريقيا، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية، والمساواة بين الجنسين، وعمالة الشباب، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والإدارة المستدامة للمياه والأراضي،

وإذ يدرك الحاجة إلى اتباع نهج متعدد القطاعات فيما يتعلق بإحداث التحول في النظم الغذائية، بسبب ترابط العوامل على امتداد سلسلة القيمة الغذائية بأكملها، وتفاعل النظم مع العديد من البيئات، والمنظومات الطبيعية الحاضنة، والتكنولوجيات، والطاقة والهياكل الأساسية،

وإذ يثير جزعه تدني قدرة النظم الغذائية الأفريقية على الصمود وضعف رسملتها، حيث إنها تتسم بضعفِ الميكنة، والاستخدامِ المحدود للمدخلات المعزّزة للإنتاجية، والاعتمادِ على نظم الإنتاج البعلية في ظل ظواهر جوية قصوى، وانخفاضِ مستويات التصنيع والتنويع والتجارة،

وإذ يساوره القلق من أن النساء، رغم مساهمتهن في النظم الغذائية، لا يزلن يواجهن تمييزا اجتماعيا واقتصاديا يحول دون حصولهن على الموارد الإنتاجية، بما في ذلك الأرض، على قدم المساواة مع الرجال،

وإذ يسلم بالموقف الأفريقي الموحد بشأن النظم الغذائية، الذي أيدته لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة المعنية بالزراعة، والتنمية الريفية، والمياه والبيئة، ونتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمر ٢٠٢١،

وإذ ينوّه بنتائج دورة الاتحاد الأفريقي الاستثنائية السابعة عشرة التي تناولت موضوع التصنيع والتنويع الاقتصادي، المعقودة في نيامي في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، بما في ذلك الاعتراف بأهمية الاستثمار في التجهيز الزراعي،

وإذ يذكّر بمبادرة التكيف الزراعي الأفريقية التي أُطلقت أثناء الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في مراكش، بالمغرب، في عام ٢٠١٦ بهدف تحسين الإنتاجية وزيادة القدرة على الصمود وإدارة الموارد الطبيعية على نحو أكثر استدامة في أفريقيا،

وإذ يحيط علما بإعلان داكار بشأن ''السيادة الغذائية والمرونة''، الذي أُعتمد في داكار يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، في اجتماع القمة التي حمل عنوان ''إطعام أفريقيا:

السيادة الغذائية والمرونة،'' وهو الإعلان الذي أَقرَّ بوضع مواثيق وطنية بشأن الأغذية والزراعة بغية تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في أفريقيا،

وإذ يستذكر الإعلانات السابقة بشأن الأراضي، والزراعة، والأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك الإعلان ٧ (د-٢) الصادر عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي الذي عَقد فيه رؤساء الدول والحكومات العزم على تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا؛ والإعلان ١ (XIII) Rev. 1 الصادر عن قمة الاتحاد الأفريقي، الذي تناول تطوير سياسة الأراضي وتنفيذها؛ وإعلان أبوجا بشأن تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا، الذي اعتمده المؤتمر الرفيع المستوى المعني بتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا في عام ٢٠١٠؛ وإعلان ''مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش'' الذي اعتمدته قمة الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية الثالثة والعشرين.

١- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تقديم الدعم التقني لأعضائها لتطوير سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية والحظائر الصناعية الزراعية لتعزيز التصنيع والتنويع الاقتصادي، وفقا للمبادئ التوجيهية لتطوير سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية في أفريقيا وبرنامج الاتحاد الأفريقي المشترك للحظائر الزراعية الأفريقية؛

٢- *يدعو أيضا* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى العمل، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجهات ذات المصلحة الأخرى، على استجلاء سبل دعم تنفيذ المواثيق الوطنية بشأن الأغذية والزراعة من قبل الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

٣- *يطلب من* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تطوير قدرة أعضائها على تحسين بيئة الأعمال من أجل الاستثمار المسؤول في النظم الغذائية، مع التركيز على تعزيز روح المبادرة لدى الشباب والنساء، تمشيا مع المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن الاستثمارات البرية الواسعة النطاق في أفريقيا.

الجلسة العامة السابعة
٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣

٦/٢٠٢٣- حشد التمويل للعمل المناخي بغرض تسريع الانتعاش الأخضر

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يسلم بأن أزمات الكوكب المتمثلة في تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتصحر، والتدهور البيئي، والتلوث، والنفايات تُجبر البلدان الأفريقية بشكل متزايد على استغلال مواردها الطبيعية بطريقة غير مستدامة وتؤدي إلى تناقص عائداتها من حيث القيمة الاقتصادية المضافة،

وإذ يشير إلى قراريه ٨٨٤ (د-٤٤) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١ بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا، و٩١٩ (د-٤٧) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤ بشأن الاقتصاد الأخضر والتحول الهيكلي في أفريقيا، اللذين يمكن تعزيزهما إلى حد كبير من خلال نزاهة سوق الكربون المصممة بعناية لتحقيق مصالح أفريقيا على النحو الأمثل،

وإذ يلاحظ بقلق، كما ورد في تقرير التقييم السادس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، أن أفريقيا لا تزال أكثر المناطق تعرضا للصدمات المناخية، رغم أنها الأقل مسؤولية عن الزيادة المطردة في درجات الحرارة العالمية،

وإذ يذكّر بمبدأي الشراكة والتضامن العالميين اللذين جرى التأكيد عليهما في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،[١]

وإذ يذكّر أيضا بمبدأ المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة، وقدرات كل طرف، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة التي ينبغي إيلاؤها الاعتبار الكامل، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٢] وصكوكها بما في ذلك اتفاق باريس بشأن تغير المناخ،[٣]

وإذ يشدد على أهمية حشد الموارد بكفاءة وفعالية، بما في ذلك الموارد المحلية، لتيسير تمويل العمل المناخي،

وإذ يستذكر إعلان داكار بشأن ضمان رفاه الشعوب وضمان الاستدامة البيئية في أفريقيا، الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في دورته الثامنة عشرة المستأنفة، التي عقدت في داكار في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، والتزم فيه وزراء البيئة الأفريقيون بالتعاون مع مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في بذل جهود وإجراءات جماعية لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والاستثمارات الخضراء في أفريقيا،

---

[١] قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

[٢] الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

[٣] FCCC/CP/2015/10/Add.1, decision 1/CP.21, annex.

وإذ يقر بقلق أن التمويل المناخي المتاح للبلدان الأفريقية لا يزال غير كاف إلى حد كبير مقارنة بالاحتياجات الملحة المرتبطة به، في ضوء تقييم فريق الخبراء المستقل الرفيع المستوى المعني بتمويل المناخ في تقريره لعام ٢٠٢٢ بأن هناك حاجة إلى تمويل خارجي قدره ١ تريليون دولار أمريكي سنويا بحلول عام ٢٠٣٠ للأسواق الناشئة والبلدان النامية بخلاف الصين،

وإذ يقر بأن الاستثمار في العمل المناخي من خلال سلاسل القيمة المستدامة يمكن أن يعجل بالانتعاش الاقتصادي الأخضر وأن تحقيق مثل هذا الاستثمار يتطلب تنسيق السياسات والتنفيذ المتسق للإجراءات عبر مختلف القطاعات،

وإذ يشدد على الأهداف التي يعزز كل منها الآخر في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة شرم الشيخ للتنفيذ التي اعتمدت في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،[٤] وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''، وبرنامج تحفيز الاقتصاد الأفريقي المراعي للبيئة، وخطة عمل الاتحاد الأفريقي للانتعاش الأخضر،

١- *يدعو* الشركاء الإنمائيين إلى الوفاء بالتزامات التمويل المناخي التي قطعوها على أنفسهم في سياق اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، بما في ذلك تمويل مرفق الخسائر والأضرار الذي وافق عليه مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته السابعة والعشرين؛

٢- *يلتزم* بالتعاون مع *مؤتمر* الوزراء الأفريقي المعني بالبيئة في بذل جهود وإجراءات جماعية لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والبيئية والاستثمارات الخضراء في أفريقيا وحشد التمويل للعمل المناخي؛

٣- *يهيب* بوزارات المالية الأفريقية أن *تعتمد* مبادئ ميزنة مستدامة وقادرة على التكيف مع تغير المناخ بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة، بغية تيسير تخصيص الموارد للتصدي للمشاكل الملحة المتعلقة بتغير المناخ، والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي، التي تؤدي آثارها إلى تفاقم الضعف وعدم المساواة؛

٤- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة تقديم دعمها التقني والفني، فيما يخص عمليات إصدار شهادات الكربون واعتمادها لأعضائها الذين يبدون اهتماما بأسواق أرصدة الكربون، وذلك بالاعتماد على السجل الإقليمي الذي أنشئ للدول الأعضاء في لجنة المناخ لحوض نهر الكونغو.

الجلسة العامة السابعة
٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣

[٤] قرار الجمعية العام ١/٧٠.

٧/٢٠٢٣- النهوض بمبادرة تحالف الديون التي يمكن تحملها في أفريقيا وما وراءها

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قراره ٩٨٢ د-٥٤ المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢ بشأن تمويل انتعاش أفريقيا وما وراءها، الذي أبرز تفاقم مواطن الضعف المرتبطة بالدين في القارة وفرصة توسيع هامش المناورة المالي في البلدان الأفريقية للاستثمار في البنية التحتية الحيوية للرقمنة وتنمية التجارة والانتقال الطاقوي العادل، بهدف تحقيق انتعاش لا يضر بالبيئة ومستدام في فترة ما بعد الجائحة،

وإذ يساوره القلق من عدم اعتراف المجتمع الدولي بالاحتياجات والظروف الإنمائية الخاصة بأفريقيا،

وإذ يضع في اعتباره أن البلدان الأفريقية قد تعهدت بتقديم مساهمات طموحة محددة وطنيا للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وأن تحقيق هذه المساهمات يتطلب تدفقات كافية وميسورة التكلفة ويمكن التنبؤ بها من التمويل المناخي إلى أفريقيا،

وإذ يساوره القلق من أن النظام المالي العالمي لا يزال متقاعسا عن تعبئة الموارد اللازمة للبلدان النامية من أجل التصدي للأزمات المتعددة، ومواجهة الأخطار الوشيكة التي تهدد سبل عيش الأفراد ورفاههم، وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل،

وإذ يسلم بالتحديات الشديدة التي تواجهها البلدان الأفريقية في إدارة الدين العام والتي تتفاقم بسبب تكاليف الاقتراض الباهظة، التي تعوق الجهود الرامية إلى حشد موارد مالية إضافية من أجل انتعاش القارة بعد الجائحة على نحو مستدام وغير ضار بالبيئة،

وإذ يشير إلى القلق العميق فيما يتعلق بالتكاليف المالية للخسائر والأضرار التي تلحق بالبلدان النامية والمرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ، ما يزيد عبء الديون ويعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو القلق الذي أعربت عنه خطة شرم الشيخ لتنفيذ ما أُتخذ من قرارات في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وإذ يشير أيضا إلى النداء الوارد في خطة شرم الشيخ للتنفيذ من أجل إصلاح ممارسات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وأولوياتها، للتصدي لحالة الطوارئ المناخية العالمية، بما في ذلك عن طريق نشر مجموعة كاملة من الأدوات ومراعاة أعباء الديون،

وإذ يشدد على الحاجة الملحة إلى تنسيق جهود المدينين والدائنين لتحقيق إدارة سليمة للديون، والحد من عجز أفريقيا عن تسديد الديون، وتحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل،

وإذ يلاحظ إطلاق مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الدورة السابعة والعشرين مبادرة تحالف الديون التي يمكن تحملها لخدمة المصلحة المشتركة المتمثلة في الحد من تغير المناخ وحماية الناس والكوكب من آثاره، من أجل تحسين فهم التفاعل بين الديون وتغير المناخ، وتسريع إدماج معايير الاستدامة البيئية في معاملات الديون،

وإذ يؤكد على ما يترتب عن التصنيفات الائتمانية غير المواتية للبلدان الأفريقية من آثار على اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي وتكلفة الاقتراض من الأسواق المالية الدولية بسبب ما يسمى ''القسط الأفريقي''،

وإذ يسلم بأهمية نهج الإدارة المستدامة للديون في التعجيل بالانتعاش الاقتصادي وبناء القدرة على الصمود وتعزيز القدرة المالية العامة على تحقيق الفوائد الاجتماعية الاقتصادية،

١- *يحث* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الدعوة إلى تطوير وتفعيل مبادرة تحالف الديون التي يمكن تحملها، التي أطلقت مؤخرا في أفريقيا وما وراءها، وتعزيز الحوار بشأنها وحشد الدعم من أجل ذلك؛

٢- *يدعو* كافة أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للانضمام إلى التحالف بهدف تعزيز الموقف الأفريقي من أزمة الديون في المنتديات العالمية والتحدث بصوت واحد بشأن هذه المسألة؛

٣- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم المساعدة التقنية وخدمات بناء القدرات للبلدان الراغبة والمؤهلة للمشاركة في مقايضة الديون بتدابير صون البيئة؛

٤- *يطلب أيضا* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم عمل تحالف الديون التي يمكن تحملها؛

٥- *يدعو* البلدان المدينة والدائنة والمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف إلى الترحيب بمبادرة تحالف الديون التي يمكن تحملها التي أطلقت مؤخرا لتخفيف عبء ديون البلدان النامية وإيجاد حيز مالي للاستثمار الأخضر في أفريقيا وتقديم الدعم لها؛

٦- *يطلب* من البلدان المتقدمة النمو تقديم جميع الموارد المالية الموعودة للتصدي لتغير المناخ، بما في ذلك التمويل اللازم لمعالجة جميع الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ، وتيسير النقل الكامل للتكنولوجيا والمساعدة التقنية اللازمة لتحولات عادلة؛

٧- *يهيب* بالدول الأعضاء أن تفكر في اتباع نهج ميزنة مستدامة في تخطيط ميزانياتها الوطنية *وتنفيذها*، كوسيلة لضمان مواءمة إصدارات الديون مع أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،[١] واتفاق باريس بشأن تغير المناخ،[٢] وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،[٣] وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''؛

٨- يطلب من *اللجنة* الاقتصادية لأفريقيا تقديم المساعدة الفنية لتعزيز قدرة البلدان على إصدار وإدارة السندات الخضراء والزرقاء المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، من أجل زيادة الاستثمار في إجراءات التكيف مع المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية.

الجلسة العامة السابعة
٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣

[١] الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

[٢] FCCC/CP/2015/10/Add.1, decision 1/CP.21, annex.

[٣] قرار الجمعية العام ١/٧٠

٨/٢٠٢٣- مبادرة الجدار الأزرق العظيم

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى إعلان كيغالي بشأن البناء للمستقبل على نحو أفضل بعد أزمة كوفيد-١٩ وتسريع عملية تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا،[١] الذي أهاب فيه الوزراء الأفريقيون، ومسؤولون كبار معنيون بالبيئة والتنمية المستدامة، والمالية، والتخطيط، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والزراعة، والتعليم، والعدالة، والإحصاءات، والاقتصاد الرقمي، والعلم والتكنولوجيا، ورؤساء وأعضاء وفود برلمانات البلدان الأفريقية، وخبراء يمثلون حكومات ومنظمات حكومية دولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، بالبلدان الأفريقية أن تدعم مبادرة ''الجدار الأزرق العظيم،'' التي أطلقتها بلدان في غرب المحيط الهندي لبناء مجتمعات واقتصادات قادرة على التكيف مع تغيّر المناخ من خلال التنمية الاقتصادية القائمة على المحيطات ومن خلال اقتصاد أزرق متجدد،

وإذ يسلّم بأن الجدار الأزرق العظيم أداة قوية محتملة لتحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن العديد من الأهداف الأخرى المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٢] والمجالات ذات الأولوية في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها.''

وإذ يسلم أيضا بما للجدار الأزرق العظيم من إمكانات للتعجيل بالانتعاش الاقتصادي لأفريقيا وتعزيز التجارة والابتكار والأمن والاستثمار والتكامل الإنتاجي داخل المنطقة، بما في ذلك من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية،

وإذ يشير إلى استراتيجية الاقتصاد الأزرق في أفريقيا، التي تهدف إلى إحراز تقدم كبير في التحول الاجتماعي والاقتصادي الشامل والمتكامل والمستدام للقارة من خلال الاستخدام المستدام لمواردها المحيطية ومواردها من المياه العذبة،

وإذ يسلم بأهمية الإدارة المستدامة لموارد المحيطات في القارة بوصفها عنصرا أساسيا لتحقيق السلم والسلامة والأمن في أفريقيا،

وإذ يشدد على الحاجة الملحة إلى زيادة الاستثمار والتمويل لمبادرات التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك التكيف القائم على المحيطات على النحو الذي تدعو إليه مبادرة الجدار الأزرق العظيم،

---

[١] ECA/RFSD/2022/11, annex.

[٢] قرار الجمعية العام ١/٧٠.

١- *يهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تدعم توسيع نطاق مبادرة الجدار الأزرق العظيم بحيث تشمل مناطق أخرى من أفريقيا؛

٢- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات الأفريقية والشركاء الإنمائيين لتعزيز أوجه التآزر بغية دعم البلدان الأفريقية، وتقديم المساعدة في تنفيذ مبادرة الجدار الأزرق العظيم، والمساعدة في وضع آليات تمويل مبتكرة لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الأزرق ومبادرة الجدار الأزرق العظيم الإقليمية؛

٣- *يشجع* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على إدماج استراتيجيات الاقتصاد الأزرق لديها في أطرها الإنمائية الوطنية إدماجا كاملا.

الجلسة العامة السابعة
٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣

٩/٢٠٢٣- الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٤

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يسلم بالأهمية الاستراتيجية للخطط والميزانيات البرنامجية السنوية في تفعيل تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووضعه في السياق المناسب وفقا لتوجهاتها الاستراتيجية ووظائفها الأساسية، عبر مختلف برامجها الفرعية التسعة، وعملا بتوجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ يشير إلى أنه وافق على الإطار البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠٢٢-٢٠٢٥) بموجب قراره ٩٨٥ (د-٥٤) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢ بشأن التوجهات الاستراتيجية المحدَّثة، وعلى الإطار البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠٢٢-٢٠٢٥) والخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٣، وأن الإطار يتماشى مع الأولويات والتطلعات الإنمائية لأفريقيا، مع التركيز على التحولات الرئيسية اللازمة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣[(١)] وتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''،

وإذ يسلم بأن الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٤ تعكسان الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعزيز تنفيذ توجهاتها البرنامجية الاستراتيجية، حتى تتمكن من تعبئة الموارد لتمويل تعافي القارة من آثار الأزمة الثلاثية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والحرب في أوكرانيا وتغير المناخ،

وبعد دراسة الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٤ التي تم فيها تسليط الضوء على الأهداف وأهم النتائج والنواتج المتوقعة لجميع البرامج الفرعية،

١- يعتمد الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٤؛

٢- يحث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على العمل بشكل وثيق مع أعضائها وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل التنفيذ الناجح للخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٤.

الجلسة العامة السابعة
٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣

[(١)] قرار الجمعية العام ١/٧٠.

٢٠٢٣/١٠- المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٣/٢ المؤرخ ٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، الذي أقرّ فيه النظام الأساسي للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط بعد تحديثه، بناء على توصية مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، على النحو المبيّن في قراره ٩٠٨ (د-٤٦) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣،[١]

وإذ يشير أيضا إلى توصيته الواردة في القرار ٩٤٢ (د-٤٩) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦،[٢] بأن يواصل مجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط النظر في النظام الأساسي المنقح للمعهد، استنادا إلى التعديلات التي وافق عليها المجلس في اجتماعه الرابع والخمسين المعقود في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠١٦،

وإذ يشير كذلك إلى الفقرتين ٣ و٥ من المادة الرابعة من النظام الأساسي المحيَّن للمعهد،[٣] التي يُطلب بمقتضاهما من مؤتمر وزراء تعيين أعضاء مجلس إدارة المعهد العشرة الذين سيتولون مهام ممثلي الحكومات الأفريقية لولاية مدتها ثلاث سنوات مع إمكانية إعادة التعيين لولاية إضافية واحدة فقط،

وإذ يشير إلى قراره ٩٥٦ (د-٥١) الذي اعتمد الدورة الحادية والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا المعقودة في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠١٨،[٤] والذي طُلب فيه إلى اللجنة الاقتصادية أن تتخذ، بالتعاون مع المعهد، جميع الخطوات اللازمة لمطالبة الجمعية العامة بزيادة المنحة العادية دعما لبرنامج المعهد، وإذ يحيط علما مع الأسف أنه لم يُحرز أي تقدم في هذا المجال،

وإذ يسلم مع التقدير بالدعم المقدم إلى البلدان الأفريقية في شكل أنشطة لبناء القدرات بهدف تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٥] وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''؛

---

(١) *Economic and Social Council, 2013, Supplement No. 18* (E/2013/38-E/ECA/CM/46/7).

(٢) *Official Records of the Economic and Social Council, 2016, Supplement No. 18 (E/2016/38-E/ECA/CM/49/10)*.

(٣) *Economic and Social Council resolution 2013/2, annex*.

(٤) *Official Records of the Economic and Social Council, 2018, Supplement No. 18 (E/2018/38-E/ECA/CM/51/5)*.

(٥) قرار الجمعية العام ١/٧٠.

وإذ يشيد بجهود المعهد لتحصيل متأخرات الاشتراكات المقررة من أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا،

وإذ ينوّه مع التقدير بالجهود التي تبذلها بعض الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتسوية اشتراكاتها في المعهد بالسداد الكامل أو الجزئي للمبالغ المتأخرة،

١- *يطلب* إلى الأمين العام زيادة الدعم المقدم إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لتعزيز الدور الذي يضطلع به المعهد في مساعدة الدول الأعضاء في اللجنة على تعزيز التخطيط الإنمائي لديها وتحسين قدرتها على صياغة وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام تُفضي إلى التحول الهيكلي والتنمية المستدامة؛

٢- *يناشد* أعضاء *اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الحرص على دفع اشتراكاتها السنوية المقررة، بصورة منتظمة، وتسوية متأخراتها المستحقة للمعهد؛*

٣- *يقرر إحالة مشروع قرار بشأن هذه المسألة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيه في دورته الموضوعية* لعام ٢٠٢٣ توطئة لاعتماده .

الجلسة العامة السابعة
٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣

١١/٢٠٢٣- الفريق الأفريقي العامل رفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يلاحظ ببالغ القلق أن جائحة كوفيد-١٩ والأزمة الروسية الأوكرانية والظواهر الجوية القصوى ما برحت تزيد من فجوة تمويل التنمية في أفريقيا وتُفاقم مواطن ضعفها إزاء الديون، وذلك رغم الجهود المبذولة حاليا على الصعيدين الوطني والعالمي،

وإذ يعرب عن بالغ القلق من أن عددا من البلدان الأفريقية التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى جانب عدد متزايد أيضا من البلدان متوسطة الدخل، يواجه تحديات في خدمة ديونه، وأنه رغم الجهود الدولية المبذولة، لا يزال عدد متزايد من البلدان النامية يعاني من وطأة الديون المرتفعة ويُصنَّف، وفقا لتقييمات القدرة على تحمل الديون التي تجريها مجموعة البنك الدولي بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي، من بين البلدان التي توجد في حالة مديونية حرجة أو المعرّضة بشدة لتكون في حالة مديونية حرجة، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٧٦/١٩٣ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١،

وإذ يساوره القلق من أن الطابع غير المتكافئ لاستجابات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية للجائحة فيما يتعلق بالحوافز المالية يؤدي إلى إبطاء التعافي الاقتصادي في المناطق النامية، لا سيما في أفريقيا، ومن أن البلدان الغنية والمنظمات الدولية لم تتدخل حتى الآن بما يكفي لمساعدة البلدان المنتمية إلى فئتي الدخل المتوسط والدخل المنخفض، وهو ما أدى إلى تباين اقتصادي، بينما كان من المقرر أن تسدد البلدان الأفريقية ٦٤ بليون دولار أمريكي في شكل مدفوعات ديون في عام ٢٠٢٢، وهو مبلغ يمثل ضعف المبلغ المتاح كمساعدات ثنائية،

وإذ يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ٦٩/٣١٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[١] التي تعد جزءًا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٢] وتساعدُ في تحديد سياق الأهداف المتعلقة بوسائل التنفيذ، وذلك بواسطة سياسات وإجراءات ملموسة، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل، وبتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

---

[١] قرار الجمعية العام ٣١٣/٩٦، المرفق.

[٢] قرار الجمعية العام ١/٧٠.

وإذ يذكّر بأن مبادرات عالمية مثل ''مبادرة تعليق سداد خدمة الديون'' والإطار المشترك لمعالجة الديون بما يجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الديون'' لم تُفضِ إلى النتائج المتوقعة من حيث تلبية الاحتياجات المالية للبلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل ووجدت صعوبة في إنجاز عمليةٍ سريعة ومنظمة لتسوية الديون،

وإذ يذكّر أيضًا بمقترحات الأمين العام للأمم المتحدة لإصلاح الهيكل المالي الدولي كجزء لا يتجزأ من ندائه إلى حفز أهداف التنمية المستدامة بما لا يقل عن ٥٠٠ مليار دولار سنويًّا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ يساوره القلق من أن دعوة الدائنين من القطاع الخاص إلى المشاركة في مبادرات مجموعة العشرين بشروط مماثلة لم تسفر عن رد إيجابي، ومن أن مَواطنَ الضعف المتعلقة بالديون في القارة قد تفاقمت بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض من أسواق رأس المال التي لا تعكس الأسس الاقتصادية للبلدان على نحو مبرَّر،

وإذ يلاحظ أن انقضاء ''مبادرة تعليق سداد خدمة الديون'' في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ يعني أنه كان من المقرر أن تستأنف البلدان سداد التزامات ديونها رغم تدهور السياق العالمي، لا سيما بالنسبة للاقتصادات الأفريقية متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل،

وإذ يدرك الدور المهم لحقوق السحب الخاصة في التعجيل بتعافي أفريقيا من الجائحة، مع التسليم في الوقت نفسه بأن تخصيص حقوق السحب الخاصة يفيد البلدان المتقدمة النمو بشكل غير متناسب، رغم مراكزها المالية القوية وقلة استخدامها لهذه الحقوق،

وإذ يشدد على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لتحقيق النمو الشامل وأهداف التنمية المستدامة، وإذ يسلم بأن أزمات الديون مكلفة ومدمرة، بما في ذلك بالنسبة للعمالة والاستثمار المنتج، وعادة ما تعقُبها تخفيضات في الإنفاق العام، الأمر الذي يؤثر على الفئات الفقيرة والضعيفة بوجه خاص، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٧٦/١٩٣،

وإذ يسلم بالدور المهم لأسواق رأس المال الخاص في مجال تمويل التنمية الأفريقية، بما في ذلك عن طريق تكمِلة التمويل الميسَّر النادر بنمط التمويل المختلط كأحد النُّهج البديلة لتشجيع الاستثمار الخاص دون إجهاد الميزانيات الحكومية،

وإذ يسلم بالدور المواتي لأسواق اتفاقات إعادة الشراء في تعزيز سيولة السندات السيادية، وهو ما يقلل من أقساط السيولة ويخفض في نهاية المطاف من تكاليف الاقتراض بالنسبة لجهات إصدار السندات،

وإذ يقرُّ بدور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تصميم ''مرفق السيولة والاستدامة'' وتفعيله بهدف خفض تكلفة ائتمانات القطاع الخاص للبلدان الأفريقية؛

١- *يؤيد* جهود الأمين العام للأمم المتحدة الرامية إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي ودعوته إلى ضرورة وجود محفزٍ لأهداف التنمية المستدامة؛

٢- *يشيد* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووزراء المالية الأفريقيين وصندوق النقد الدولي لتيسيرهم إنشاء '' الفريق العامل الأفريقي رفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي''؛

٣- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة توفير التوجيه والدعم التقني في مداولات '' الفريق الأفريقي العامل رفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي''؛

٤- *يدعو أيضا* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الدعوة وحشد الدعم لإصلاح آلية إعادة توجيه حقوق السحب *الخاصة*، وذلك للتشجيع على زيادة استخدامها في سبيل دعم البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها في التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بما في ذلك إعادة إقراض حقوق السحب الخاصة للمصارف الإنمائية الإقليمية من أجل دعم أولويات تمويل التنمية الأفريقية؛

٥- *يدعو كذلك* إلى النظر في مخصصات حقوق السحب الخاصة بطريقة تحليلية ومبنية على قواعد للحد من الطابع التقديري والسياسي لعملية التخصيص، سواء فيما يتعلق بالقرارات التي تُتخذ كل خمس سنوات أو في حالة حدوث تطورات رئيسية غير متوقعة، بالنظر إلى الجدول الزمني للمسائل المطروحة، وذلك لبناء المستقبل بشكل أفضل وتحقيق التنمية الخضراء والمستدامة على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: '' إفريقيا التي نصبو إليها''؛

٦- *يشجع* صندوق النقد الدولي على معالجة أوجه عدم المساواة في نظام الحصص وزيادة حصة أفريقيا في *المراجعة* المقبلة للحصص المقررة في عام ٢٠٢٣؛

٧- *يدعو اللجنة الاقتصادية* لأفريقيا إلى تأييد تمديد ''مبادرة تعليق سداد خدمة الدين'' لمدة سنتين أُخريين مع إعادة جدولتها في نهاية السنتين إلى خمس سنوات، كما يدعوها إلى المطالبة بتوسيع نطاق المبادرة لكي تشمل البلدان المتوسطة الدخل، عند الطلب؛

٨- *يهيب* بصندوق النقد الدولي أن يعلق الرسوم الإضافية المفروضة على الإقراض غير الميسَّر سنتين إلى ثلاث سنوات، ويعيد الحدود المعزَّزة للاستفادة التي وُضعت خلال أزمة الجائحة لكل من '' تيسير الإقراض السريع'' و''أداة التمويل السريع'' التابعين لصندوق النقد الدولي، وأن يزيد حدود الاستفادة الشاملة، ويعُززَ إمكانية التمويل بشروط ميسّرة، ويمدد آجال استحقاقه، ويفعِّل مجموعات الأدوات استجابة للصدمات العالمية الأكثر تواترا؛

٩- *يدعو* ''الفريق الأفريقي العامل رفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي'' إلى حثِّ مجموعة العشرين على النظر في إصلاح ''الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد *خدمة* الديون'' لجعله أكثر فعاليةً وتحديدًا من حيث الزمن، وأكثر شفافيةً وشمولا، وتجميد خدمة سداد الديون لمقدمي الطلبات، وتوسيع نطاق الإطار المشترك ليشمل المزيد من البلدان، بما في ذلك البلدان متوسطة الدخل المثقلة بالديون؛

١٠- *يدعو أيضا* السلطات التي تصدر ديونا سيادية أن تشترط تعزيز الأحكام المتعلقة بالعمل الجماعي وبالقوة القاهرة في جميع عقود الديون السيادية وأن تُنفذ تشريعات شاملة لمكافحة الصناديق الجشعة في البلدان الدائنة الرئيسية؛

١١- *يحث* صندوق النقد الدولي على زيادة معايير المرونة والأهلية والتأهيل في ''الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة''، وتسريع تفعيله حتى يتمكن من القيام بدور تحفيزي في التمويل الأخضر، بما في ذلك تحويل الديون إلى التزاماتٍ بصون البيئة، والمنتجات المالية الخضراء، وأسواق أرصدة الكربون؛

١٢- *يثني* على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتيسيرها تفعيل مرفق السيولة والاستدامة؛

١٣- *يدعو* إلى إطار تنظيمي معزَّز لوكالات التصنيف الائتماني يَشترطُ الشفافية في المنهجية وعمليات التصنيف، ويوفر الرقابة المناسبة على هذه الوكالات، وينشئ آلية إنصاف خارجية عادلة للطعن في التصنيفات الائتمانية، ويناشد تقديم المزيد من الدعم في تطوير ونشر البيانات الاقتصادية التي تهم الوكالات والمستثمرين؛

١٤- *يحث* صندوق النقد الدولي على مساعدة البلدان الأفريقية في وضع أطر تنظيمية قوية على الصعيدين المحلي والإقليمي لتعزيز أفضل الممارسات فيما بين وكالات التصنيف الائتماني، والقيام، قدر الإمكان، بمواءمة أطر التصنيف واستعراض حالات سوء التصنيف فيما بين الوكالات؛

١٥- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مساعدة البلدان وتيسير أمرها في إصدار السندات الخضراء والسندات الزرقاء والسندات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة في سبيل تحفيز الاستثمار في عمليات التكيف مع المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية؛

١٦- *يدعو* إلى المزيد من التمويل المختلط كوسيلة لزيادة التمويل والحد من المخاطر ذات الصلة، بما في ذلك من خلال توفير الضمانات والتعزيزات الائتمانية لمعالجة المخاطر المتصورة؛

١٧- *يناشد* الفريق الأفريقي العامل رفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي، الذي تدعمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أن يناصر ترشيح الاتحاد الأفريقي لكي يحتل مقعدا دائما في مجموعة العشرين لأفريقيا، ويناشد أعضاء المجموعة دعم هذا الترشيح.

الجلسة العامة السابعة
٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣

١٢/٢٠٢٣- مشروع قرار ليعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يوصي مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

تعزيز دور المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في مساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على النهوض بالتخطيط الإنمائي لديها وتحسين قدرتها على صياغة وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام تُفضي إلى التحول الهيكلي والتنمية المستدامة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى القرار ٢٠٢٣/١٠ الذي اعتمده مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين بشأن المعهد الأفريقى للتنمية الاقتصادية والتخطيط أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، المعقودة في أديس أبابا يومى ٢٠ و٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣، والذي طَلب فيه من الأمين العام للأمم المتحدة زيادة الدعم المقدم للجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل تعزيز الدور الذي يضطلع به المعهد في مساعدة أعضاء اللجنة على النهوض بالتخطيط الإنمائى وتحسين قدرتها على صوغ وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام تُفضي إلى التحول الهيكلي والتنمية المستدامة،

يؤيد القرار ٢٠٢٣/١٠ الصادر عن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين بشأن المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

الجلسة العامة السابعة
٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣

١٣/٢٠٢٣- تعزيز التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي لمواجهة تحديات التنمية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء

إذ يذكّر بإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الذي وقعه في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة، وإطار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للشراكة المعززة في السلام والأمن لعام ٢٠١٧، الذي التزمت فيها كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالعمل معا لتحقيق السلام والأمن والتنمية في أفريقيا،

وإذ يقدر التعاون العريق بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في وضع الأولويات الإقليمية للقارة والمبادرات والأطر البارزة في عدة مجالات بما في ذلك التكامل الاقتصادي الإقليمي، والتحول الاقتصادي الهيكلي، والحوكمة، والبيانات والإحصاءات، والسياسة الاجتماعية، والحد من الفقر، وعدم المساواة، وتغير المناخ، والأنشطة المرتبطة بالمناخ،

وإذ يشير إلى المقرر (XV) 302 الصادر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي طلب فيه المؤتمر من مفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في الاضطلاع بأنشطة ومشاريع وبرامج مشتركة من أجل تنمية القارة؛

وإذ يدرك الحاجة الملحة لتسريع مسار التنمية في أفريقيا واللحاق بركب مناطق أخرى من العالم، وتعزيز التعافي من الأزمة الثلاثية المتمثلة في جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا والآثار المدمرة لتغير المناخ، وتحقيق الازدهار الاقتصادي؛

١- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعميق تعاونها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالاتها والمؤسسات الأفريقية الأخرى في الاضطلاع بأنشطة ومشاريع وبرامج مشتركة تستهدف أولويات التنمية في أفريقيا؛

٢- *يهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل على تعميق التنسيق مع الاتحاد الأفريقي بإجراء بحوث مشتركة وإصدار منشورات، بما في ذلك التدريب وتنمية القدرات لتحقيق خطة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)] وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''؛

٣- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز دعمها وعلاقات عملها مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني التي يعترف بها الاتحاد الأفريقي وتشكل

(١) قرار الجمعية العام ١/٧٠.

اللبنات الأساسية للجماعة الاقتصادية الأفريقية في التصدي للتحديات والأولويات دون الإقليمية؛

٤- *يناشد اللجنة* الاقتصادية لأفريقيا العمل مع الاتحاد الأفريقي في وضع خيارات لتحقيق الانتعاش الاقتصادي السريع والنمو المستدام اللازمين لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في أفريقيا؛

٥- *يطلب* من *اللجنة* الاقتصادية لأفريقيا تعزيز شراكتها مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية في تنفيذ خطة التنمية في أفريقيا؛

٦- *يشجع* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على دعم القارة برؤى وأفكار استراتيجية وبدراسات *استشرافية* عن الكيفية التي يمكن بها تحقيق الازدهار في القارة بحلول عام ٢٠٣٠ وتسريع عملية تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في أفريقيا.

الجلسة العامة السابعة
٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣

باء- المقرر

٢٠٢٣/١٠٠- موعد انعقاد الدورة الخامسة والخمسين ومكانها وموضوعها

قرر مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، في جلسته العامة السابعة، المعقودة في ٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣، عقد الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا في آذار/مارس ٢٠٢٤ في مواعيد تحدد فيما بعد، تحت موضوع ''تعزيز آليات التمويل وأطر السياسات للانتقال إلى اقتصادات خضراء مزدهرة وعادلة وشاملة للجميع في أفريقيا''، وأوصى بأن تجري الأمانة، بالتعاون مع المكتب، المزيد من المشاورات مع المغرب وزيمبابوي فيما يتعلق بعرضيهما لاستضافة الدورة.

الجلسة العامة السابعة
٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣

المرفق الثاني

البيان الوزاري لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

نحن، وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين،

وقد اجتمعنا في إطار مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، بصيغة مختلطة (حضوريا وعبر الإنترنت) في أديس أبابا، يومي ٢٠ و٢١ أيار/مايو ٢٠٢٣، في أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا،

وقد تشرفنا بحضور السيد أحمد شيدة، وزير مالية أثيوبيا، ومحافظي المصارف المركزية الوطنية ودون الإقليمية في أفريقيا، وغيرهم من كبار الشخصيات وضيوف الشرف،

وقد تداولنا بشأن موضوع الدورة الخامسة والخمسين للجنة: ''تعزيز الانتعاش والتحول في أفريقيا للحد من أوجه التفاوت ومواطن الضعف''،

وإذ نضع في اعتبارنا أنه في الوقت الذي لا تزال فيه الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تتردد في جميع أنحاء القارة، جعلت الحرب في أوكرانيا أسواق الغذاء والطاقة تضطرب، وزادت من حدة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتسببت في ارتفاع معدلات التضخم، وهو ما يؤدي إلى تآكل الدخل الحقيقي وارتفاع تكاليف المعيشة بمعدلات حرجة دفعت بملايين الأفريقيين إلى الفقر والمصاعب الاقتصادية،

وإذ نضع في اعتبارنا أيضا أن أزمة المناخ، التي تتمثل في ارتفاع منسوب مياه البحر، والإجهاد المائي، وفترات الجفاف الطويلة، وموجات الحر، وتدهور التربة، والفيضانات، والأعاصير المدارية، تُكبد القارة خسائر فادحة، ملحقة بها أضرارا إنسانية واقتصادية جسيمة،

وإذ ندرك أن القارة بحاجة إلى مستويات عالية من التمويل للتعجيل بالتحوّل الهيكلي وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)] وتطلعات خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''،

وإذ ندرك أيضا أن الصدمة الثلاثية كان لها أثر سلبي تراكمي على التعافي من الجائحة وتحول الاقتصادات في القارة، ما دفع بالمزيد من الناس إلى براثن الفقر، وفاقم أوجه عدم المساواة، وزاد من أوجه الضعف، وجعل من الصعب سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء،

وإذ ندرك كذلك أن بلوغ هدفي القضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة في غضون سبع سنوات فقط، عملا بخطة عام ٢٠٣٠، أصبح مستبعدا بشكل متزايد، وأن

(١) قرار الجمعية العام ١/٧٠.

الفقر وعدم المساواة في أفريقيا سيشكلان بالتالي مخاطر كبيرة على الرخاء والسلم والأمن، وعلى العقد الاجتماعي،

فإننا:

١- *نقر* بأن التباطؤ في الاقتصاد العالمي، وارتفاع الأسعار الناجم عن القيود المفروضة على سلسلة الإمداد العالمية والصراع في أوكرانيا، وتغير المناخ، والأوضاع الاقتصادية والمالية الدولية المتدهورة، قد أعاقت تعافي أفريقيا من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، حيث يقدَّر أن يبلغ نموها الاقتصادي في عام ٢٠٢٢ نحو ٣,٦ في المائة ، مدفوعا بالتراجع التدريجي لتدابير احتواء الفيروس وارتفاع معدلات التطعيم، إلى جانب ارتفاع أسعار السلع الأولية والتحسن التدريجي في معدلات الاستثمار؛[٢]

٢- *نقر أيضا* بأن الحاجةَ إلى تحفيز الانتعاش الاقتصادي وحماية الفئات الضعيفة من التضخم المرتفع، الذي أشارت التوقعات إلى أنه سيبلغ ١٢,٤ في المائة في أفريقيا في عام ٢٠٢٢[٣]، وارتفاعَ أسعار الفائدة، وقيامَ المصارف المركزية بتشديد السياسات النقدية لمكافحة التضخم ساهمَ في تدهور هامش التحرك المالي المحدود أصلا، حيث سجلت أفريقيا عجزا ماليا بنسبة ٥ في المائة وبلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ٦٤,٥ في المائة في عام ٢٠٢٢،[٤] وهي مستويات تزيد عما كانت عليه قبل الجائحة وتشكل تحديا للجهود المبذولة للاستثمار في التدابير المتخذة لمعالجة آثار الصدمات المتعددة وبناء القدرة على الصمود؛

٣- *نقر كذلك* بأن رفع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة للحد من تزايد معدلات التضخم المتوقع خلّف آثارا سلبية على تكلفة الائتمان، وترحيل الديون، وتدفقات رؤوس أموال الحوافظ المالية، وأسعار الصرف، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار الفائدة من مصادر التمويل العامة والخاصة، ومن ثمّ ارتفاع تكلفة الاقتراض لقارتنا؛

٤- *نشير* إلى أن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من شأنه أن يجذب الاستثمارات عبر الحدود، الأمر الذي يتيح الوصول إلى سوق من ١,٣ مليار نسمة، ويبلغ ناتجها المحلي الإجمالي التراكمي ٣,٤ تريليون دولار أمريكي (وهو رقم من المتوقع أن ينمو بشكل كبير في السنوات المقبلة)، وأن يَرفعَ الدخل في أفريقيا بنسبة ٩ في المائة بحلول عام ٢٠٣٥، وينتشل ٥٠ مليون شخصا من براثن الفقر المدقع، ويزيد الاستثمار المباشر

[٢] *World Economic Situation and Prospects 2022* (United Nations publication, 2022

[٣] المرجع نفسه.

[٤] International Monetary Fund, “General government gross debt”, IMF Datamapper. Available at www.imf.org/external/datamapper/GGXWDG_NGDP@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD (تم الاطلاع عليه في ١٣ آذار/مارس ٢٠٢٣).

الأجنبي بنسبة تتراوح بين ١١١ و١٥٩ في المائة والأجور بنسبة ٩,٨ في المائة بحلول عام ٢٠٣٥، بما في ذلك ارتفاع بنسبة ١١,٢ في المائة للنساء،[٥] ويوسع نطاق التجارة البينية الأفريقية بنحو ٣٣,٨ في المائة بحلول عام ٢٠٤٥،[٦] ما يؤدي إلى التعجيل بتنفيذ كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ : ''أفريقيا التي نصبو إليها''؛

٥- *نشير أيضا* إلى أن تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من شأنه أن يعمل على توسيع التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في الأغذية الزراعية والخدمات والصناعة بنحو ٤٠ في المائة في كل قطاع، وفي الطاقة والتعدين بنسبة ١٦ في المائة تقريبا،[٧] ما يسهم في دفع التصنيع في أفريقيا؛

٦- *نشير كذلك* إلى *أنه* لكي تحقق القارة أهداف التنمية المستدامة، فإنها ستحتاج إلى استثمار ما يقرب *من* ٦٦ مليار دولار سنويا في نظمها الصحية وبنيتها التحتية الصحية، وأن التمويل المطلوب لسد العجز في البنية التحتية يتراوح بين ١٣٧ مليار و١٧٧ مليار دولار سنويا حتى عام ٢٠٢٥؛[٨]

٧- *نشير* إلى أن *العدد* الإضافي للأشخاص الذين يقعون فريسة للفقر المدقع في البلدان التي تعاني من حالة مديونية حرجة أو المعرضة لخطر الوقوع في هذه الحالة، يُقدر أن يبلغ ١٧٥ مليون شخص بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك ٨٩ مليون امرأة وفتاة؛[٩]

٨- *نشير أيضا* إلى *أن هناك* ''فجوة تمويلية كبيرة'' تؤثر على قدرة العديد من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الاستثمار في الانتعاش، حيث إنها تقترض من أسواق رأس المال الدولية بأسعار فائدة تتراوح بين ٥ و٨ في المائة، مقارنة بمعدل ١ في المائة في العديد من البلدان المتقدمة النمو؛[١٠]

---

(٥) Roberto Echandi, Maryla Maliszewska and Victor Steenbergen, Making the Most of the African Continental Free Trade Area: Leveraging Trade and Foreign Direct Investment to Boost Growth and Reduce Poverty (Washington, World Bank Group, 2022).

(٦) Economic Commission for Africa and the African Trade Policy Centre, "New assessment of the economic impacts of the Agreement Establishing the African Continental Free Trade Area on Africa", policy brief (July 2021).

(٧) المرجع نفسه.

(٨) Infrastructure Consortium for Africa, *Infrastructure Financing Trends in Africa 2019–2020* (Abidjan, 2022).

(٩) Abidoye and others, "Understanding impacts and accelerating the SDGs in a moment of multiple overlapping crises", Working Paper (United Nations Development Programme, 2022).

(١٠) United Nations, "United Nations Secretary-General's SDG stimulus to deliver Agenda 2030" (February 2023).

٩- *نشير كذلك* إلى أن الحكومات الأفريقية تستخدم أدوات تمويل ابتكارية، مثل صناديق المعاشات التقاعدية، وتقدم ضمانات لتخفيف المخاطر لدعم المشاريع الإنمائية اللازمة لانتعاشها الاقتصادي؛

١٠- *نلاحظ* أن الفقراء *الذين* لا يملكون سوى أصول قليلة، ووصول محدود للقروض، ووظائف غير رسمية، وأجور منخفضة، ولا سيما النساء، وذوو الإعاقة، واللاجئون والمشردون، هم أشخاصٌ ضعفاء تضرروا بشدة من الصدمات المذكورة أعلاه، في حين أن ضيق هامش التحرك المالي وتناقص الإيرادات يعوقان قدرة الحكومات الأفريقية على توفير الحماية الاجتماعية الكافية وشبكات الأمان للفقراء والفئات الضعيفة؛

١١- *نلاحظ أيضا* أنه رغم *النمو* الاقتصادي القوي في السنوات الأخيرة، إلا أن التفاوتات في الدخل والثروة لا تزال كبيرة جدا في أفريقيا؛

١٢- *نشير* إلى أن معدلات عدم المساواة في الدخل بين الجنسين قد تفاقمت في السنوات الأخيرة بالنسبة للنساء في أفريقيا، حيث انخفضت إيراداتهن من القطاعين الرسمي وغير الرسمي انخفاضا كبيرا مقارنة بإيرادات الرجال، في حين أن النساء يقمن بأكثر من ثلثي جميع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وبرعاية الأقارب المرضى والأطفال الصغار الذين ظلوا قابعين في المنزل في ظل إغلاق المدارس ومرافق الرعاية النهارية، بسبب العواقب الاقتصادية السلبية لوباء كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا وآثار تغير المناخ؛

١٣- *نحيط علما مع القلق* بأنه، وفقا لتقديرات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، من المتوقع أن يتعرض ما بين ١٠٨ ملايين و١١٦ مليون شخص في أفريقيا لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر؛[١١]

١٤- *ندرك* أنه ستكون هناك حاجة إلى حوالي ٣ تريليونات دولار من التمويل بحلول عام ٢٠٣٠ لدفع تكاليف تدابير التخفيف والتكيف اللازمة لمواجهة تحديات تغير المناخ في أفريقيا،[١٢] وهو ما يمكن تحصيله جزئيا من خلال آليات عديدة، بما في ذلك زيادة كبيرة في إصدار السندات الخضراء والزرقاء والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة لتحفيز الاستثمارات؛

١٥- *ندرك أيضا* أن ما لا يقل عن ٨٣ مليار دولار تخرج من أفريقيا عبر التدفقات المالية غير المشروعة بسبب ضعف القدرات في مجال الإدارة الضريبية ومحدودية

(١١) World Meteorological Organization, *State of the Climate in Africa 2021* (Geneva, World Meteorological Organization, 2022).

(١٢) African Development Bank Group, "Climate change in Africa"(accessed on 13 March 2023).

التنسيق بين السلطات الضريبية، وهو ما أتاح فرصا لتجنب سداد الضرائب ولممارسات فاسدة من قبيل التهرب الضريبي، والتلاعب بالفواتير التجارية؛[١٣]

١٦- *نرحب* بنتائج الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير *المناخ*، التي عقدت في شرم الشيخ، مصر، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، والتي كانت خطوة كبيرة نحو دعم القارة في مواجهة تحدياتها المناخية، لا سيما من خلال قرار إنشاء صندوق الخسائر والأضرار، والإعراب عن الدعم للمبادرات التي أُطلقت أثناء الدورة، لا سيما تلك المتعلقة *بالغذاء* والزراعة من أجل التحول المستدام، والعمل من أجل التكيف مع المياه والقدرة على الصمود، وانتقال طاقوي أفريقي عادل وميسور التكلفة؛

١٧- *نؤكد مجددا* الدور الحاسم لأسواق الكربون في تيسير الأمر على الحكومات لتعبئة الموارد الخاصة والعامة للحفاظ على التراث الطبيعي للقارة، وتنفيذ خطط المناخ والتنمية المستدامة، بما في ذلك تلك المضمنة في خطط التنمية الوطنية، وتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وتحقيق العديد من الأهداف المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

١٨- *نشيد* باللجنة *الاقتصادية* لأفريقيا لتنفيذها بنجاح برنامج عملها لعام ٢٠٢٢ ولاستمرارها في تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لدولها الأعضاء بشأن القضايا التي تعزز تنميتها؛

١٩- *نحيط علما مع الارتياح* بالتعاون القائم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن عدة مبادرات وبرامج مشتركة، بما في ذلك المنشورات المشتركة؛

٢٠- *نسلم* بأن الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٤ تعكسان الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للنهوض بتنفيذ توجهاتها البرنامجية الاستراتيجية، حتى تتمكن من تعبئة الموارد لتمويل تعافي القارة من آثار الأزمة الثلاثية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والحرب في أوكرانيا وتغير المناخ؛

٢١- *نشيد* بإنشاء ''الفريق الأفريقي العامل رفيع مستوى المعني بالهيكل المالي العالمي''؛

(١٣) High-level Panel on Illicit Financial Flows from Africa, *Illicit Financial Flows: Report of the High Level Panel on Illicit Financial Flows from Africa*. Available at https://repository.uneca.org/bitstream/handle/10855/22695/b11524868.pdf?sequence=3&isAllowed=y.

٢٢- *تناشد* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل عملها مع الاتحاد الأفريقي وتعززه لوضع خيارات في سبيل تحقيق *الانتعاش* الاقتصادي السريع والنمو المستدام اللازمين لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ في أفريقيا؛

٢٣- *تناشد أيضا* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تدعم القارة بالتفكير الاستراتيجي وبوجهات نظر جديدة بشأن السبل التي تمكِّن القارة من تحقيق الازدهار بحلول عام ٢٠٣٠ وتسريع عملية تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في أفريقيا؛

٢٤- *تشجع* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على اتباع نُهج متعددة القطاعات، بما في ذلك إشراك القطاع الخاص، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الجهود الرامية إلى القضاء على العمالة الموجودة في أوضاع هشة والعمالة غير الرسمية ومساعدة الفئات الضعيفة، لا سيما النساء، على تكوين الأصول وتأمين العمالة اللائقة؛

٢٥- *تشجع أيضا* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على العمل، بالتعاون مع المؤسسات المالية، على إنشاء آليات، بما في ذلك الترويج لنظم الدفع الإلكترونية، لصالح الفقراء من أجل الادخار والاستثمار وسداد الديون وإدارة المخاطر بمسؤولية من أجل تعزيز قدرة الأسر المعيشية الفقيرة على الصمود؛

٢٦- *تطلب* من اللجنة *الاقتصادية* لأفريقيا أن تستمر، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، في دعم تنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا ووضع إطار لسياسة أمن طاقوي قاري لتوجيه أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

٢٧- *تطلب أيضا* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية *الإقليمية* والوطنية والشركاء الإنمائيين، على حشد القطاع الخاص الأفريقي للاستثمار في التصنيع وإحداث التحول في مجال الطاقة في القارة، والتصنيع المستدام والتنويع الاقتصادي؛

٢٨- *تهيب* باللجنة *الاقتصادية* لأفريقيا أن تدعم أعضاءها في سعيهم لتحقيق انتقال خفيض الكربون قادر على الصمود في وجه التغيرات المناخية وتحول يستجيب لاحتياجاتهم وظروفهم الخاصة ويراعي حاجتهم إلى تلبية تطلعاتهم في مجال التنمية، بما في ذلك تطوير الهيدروجين الأخضر والهيدروجين المستخرج من من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وكَهْرَبة أنظمة النقل، والرقمنة باعتبارها عناصر مهمة في خطة الانتقال الطاقوي العادل والمنصف، ونهيب بها أيضا أن تضع تدابير لتوطيد التعاون الإقليمي في سبيل تعزيز الوصول إلى الطاقة والانتقال والتحول في مجال الطاقة على حد سواء؛

٢٩- *تهيب أيضا* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تقديم الدعم لأعضائها في مجال تنمية القدرات المؤسسية والبشرية اللازمة لتعزيز عمليات الانتقال والتحول العادلة في

مجال الطاقة، وتشجيع الاستثمارات في مجال الطاقة النظيفة، ومعالجة مسألة انعدام أمن الطاقة في القارة، وتسخير الفرص الجديدة الناشئة عن تطوير الهيدروجين الأخضر؛

٣٠- *تحث* المساهمين في مصارف التنمية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية على إصلاح ممارسات هذه المؤسسات، ومواءمة التمويل وتوسيع نطاقه، وضمان الوصول المبسط، وتعبئة التمويل المتعلق بالمناخ من مختلف المصادر؛

٣١- *تحث أيضا* مصارف التنمية متعددة الأطراف على تحديد رؤية جديدة ونموذج تشغيلي مناسب، إلى جانب قنوات وأدوات مناسبة بهدف التصدي بشكل مناسب لحالة الطوارئ المناخية العالمية، بما في ذلك طرح مجموعة كاملة من الأدوات، من المنح إلى الضمانات والأدوات الأخرى من غير الديون، مع مراعاة أعباء الديون، ومعالجة الرغبة في المخاطرة، بهدف زيادة التمويل المتعلق بالمناخ زيادة كبيرة؛

٣٢- *تناشد* الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تخصص موارد محلية لتنفيذ خارطة طريقٍ لتحديث نُظمها الإحصائية الوطنية وإحداث التحول فيها؛

٣٣- *تحث الدول الأعضاء* في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الدعوة إلى تحديث نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛

٣٤- *تحث أيضا* الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الشروع في وضع مخطط للترميز الجغرافي من أجل التحليل المكاني لبيانات التعداد من خلال إطار متكامل للمعلومات الجغرافية المكانية يجمع بين أصحاب المصلحة المتعددين من قطاعات عدة، بدءا من المنتجين إلى المستخدمين، لتنفيذ نهج وطني لتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية؛

٣٥- *تطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تُجري، بالشراكة مع مؤسسات أخرى، دراسات عن تكلفة نقص البيانات اللازمة لتحليلات التنمية الاقتصادية؛

٣٦- *تطلب أيضا* من اللجنة *الاقتصادية* لأفريقيا العمل، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي، على تعزيز *قدرة* الدول الأعضاء على تسخير التكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، وإنترنت الأشياء، وتكنولوجيا النانو، والتكنولوجيا الحيوية، وسلسلة الكتل، والجيل الخامس، مع ضمان ما يناسب من الحوكمة والتنظيم والسلامة؛

٣٧- *تحث* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أن تواصل، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق تحولات رقمية آمنة وشاملة ومستدامة بين أعضائها وذلك ببناء القدرات وتنسيق الجهود من أجل سياسات ومعايير الحوكمة الرقمية المناسبة؛

٣٨- *نطلب* من *اللجنة* الاقتصادية لأفريقيا العمل مع الشركاء لدعم تطوير سوق إقليمية أفريقية للكربون في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

٣٩- *نطلب أيضا* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تضع استراتيجيات إقليمية لتطوير سلاسل القيمة *الإقليمية الرئيسية*، بما في ذلك تلك التي تمنحها أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الأولوية، وأن تدعم البلدان الأفريقية في تعميم هذه الاستراتيجيات في أطر سياساتها الوطنية، والتعجيل بتنفيذها، حسب الاقتضاء؛

٤٠- *نطلب كذلك* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تساعد أعضاءها في جهودهم الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي، بما في ذلك انتهاج سياسات كفيلة بتسريع التصنيع المستدام والتنويع الاقتصادي، لا سيما تيسير الإنتاج المحلي، بما في ذلك المستحضرات الصيدلانية والمركبات الآلية والمنتجات الزراعية عالية الجودة، وإضافةُ القيمة في قطاع المعادن والقطاعات الأخرى، من خلال الاستفادة من الميزة التنافسية لأعضائها لتقليص تبعية المنطقة للخارج؛

٤١- *نهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنشئ، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، آليات، مثل مجموعات التعلم من الأقران، لتبادل الخبرات والمعارف فيما بين أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع بهدف تعزيز الرخاء والوظائف وتحقيق خفض كبير في معدلات الفقر وعدم المساواة، ونطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تطوير مجموعات أدوات خاصة بإعداد استراتيجيات بشأن النمو المستدام والشامل للجميع لتوجيه أعضائها؛

٤٢- *نطلب* من أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا زيادة الاستثمارات في نظمها الصحية وهياكلها الأساسية من أجل بناء القدرة على مواجهة أي جائحة مستقبلية؛

٤٣- *نشجع* أعضاء اللجنة *الاقتصادية* لأفريقيا على تكثيف تعبئة مواردها المحلية، وطرح أدوات تمويل مختلطة وابتكارية بدرجة أكبر، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، واعتماد استراتيجيات وطنية للتمويل لدعم التصنيع المستدام والتنويع الاقتصادي والتقليل إلى أدنى حد ممكن من مخاطر تراكم المزيد من الديون؛

٤٤- *نطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل مع الشركاء، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية *الأفريقي* ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف، لمساعدة البلدان الأفريقية على استعراض سياساتها في المجال الصناعي والتنويع الاقتصادي وتفعيلها، وعلى بناء القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية وذلك بانتهاج استراتيجيات تتطلب العمل على مستوى الفرد والأُسرة المعيشية والمجتمع والمنظومة إلى جانب الصعيدين الوطني والقاري؛

٤٥- *تطلب أيضا* من اللجنة *الاقتصادية* لأفريقيا أن تعمل، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي وهيئاته، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين، على دعم البلدان الأفريقية في تنفيذ استراتيجياتها الوطنية المتصلة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تنفيذا ناجحا من أجل تعزيز الصادرات داخل أفريقيا وتنويعها وتوسيعها وترسيخ التجارة في الخدمات، بما في ذلك التجارة الإلكترونية؛

٤٦- *تهيب بالبلدان* المدينة والدائنة والمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية متعددة الأطراف أن تقدم دعمها إلى ''التحالف من أجل ديون يمكن تحملها'' الذي أُطلق مؤخرا بغية تخفيف عبء ديون البلدان النامية وإتاحة المزيد من هامش التصرف المالي للاستثمار الأخضر في أفريقيا؛

٤٧- *تحث* البلدان المتقدمة على تقديم جميع الموارد المالية الموعودة لمعالجة مسألة تغير المناخ، بما في ذلك *التمويل* اللازم لتعويض جميع الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ، وكذلك لتيسير نقل *التكنولوجيا* نقلا كاملا وتقديم المساعدة التقنية اللازمة لإحداث عمليات انتقال عادلة؛

٤٨- *تعرب عن القلق* من زيادة الإجهاد المائي وندرة الماء في القارة، الأمر الذي ينطوي على انعكاسات تمسُّ بسبل العيش والتنمية الاقتصادية للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

٤٩- *تحث* اللجنة *الاقتصادية* لأفريقيا على إجراء دراسات تحليلية، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، عن تداعيات الإجهاد المائي وندرة الماء وتقديمه لأعضائها في مواجهة التحديات المرتبطة بذلك؛

٥٠- *تشجع* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على دمج استراتيجياتها المتعلقة بالاقتصاد الأزرق في أطرها *الإنمائية* الوطنية دمجا كاملا، والتعجيل بتنفيذها؛

٥١- *تحث* أعضاء اللجنة *الاقتصادية* لأفريقيا على اعتماد أدوات وآليات لتيسير تخصيص الموارد للتصدي على وجه السرعة لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي، التي تعمل حاليا على تفاقم الضعف وعدم المساواة؛

٥٢- *تؤيد* الخطة *والميزانية* البرنامجيتين *للجنة* الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٤؛

٥٣- *تطلب* من اللجنة *الاقتصادية* لأفريقيا العمل بشكل وثيق مع أعضائها والجهات الأخرى ذات المصلحة في سبيل تنفيذ الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٤ تنفيذا ناجحا؛

٥٤- *نطلب أيضا* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تكثّف من تعاونها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالاتها وسائر *المؤسسات* الأفريقية في الاضطلاع بأنشطة ومشاريع وبرامج مشتركة تستهدف أولويات التنمية في القارة؛

٥٥- *نطلب كذلك* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز شراكتها مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية في تنفيذ الخطة الأفريقية للتنمية؛

٥٦- *نعيد تأكيد* التزامنا بتعزيز الصلة بين السلم والأمن والتنمية، *ونعرب* عن دعمنا الكامل لمنتديات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة التي *تهدف* تعزيز تلك العلاقة، وهي منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين، ومؤتمر الاتحاد الأفريقي الأول للسياسات بشأن تعزيز الارتباط بين السلم والأمن والتنمية الذي عقد في طنجة، المغرب، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢؛

٥٧- *نهيب* باللجنة *الاقتصادية* لأفريقيا مواصلة تقديم التوجيه والدعم التقني في إطار مداولات الفريق الأفريقي العامل رفيع مستوى المعني بالهيكل المالي العالمي؛

٥٨- *نهيب أيضا باللجنة الاقتصادية* لأفريقيا أن تقوم بالدعوة والتعبئة من أجل إصلاح آلية إعادة توزيع حقوق السحب الخاصة، بما في ذلك إعادة إقراض حقوق السحب الخاصة للمصارف الإنمائية الإقليمية لدعم أولويات تمويل التنمية الأفريقية، في سبيل التشجيع على زيادة استخدام الآلية لدعم البلدان الأكثر حاجة إلى المساعدة في التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

٥٩- *ندعو* السلطات الرئيسية التي تُصدر ديونا سيادية أن تشترط وجود بنود معزَّزة للعمل الجماعي وبنود معزَّزة خاصة بالقوة القاهرة في جميع عقود الديون السيادية وأن تُنفذ تشريعات شاملة لوقف الصناديق الجشعة في البلدان الدائنة الرئيسية؛

٦٠- *نؤيد* دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى إصلاح الهيكل المال العالمي وتحفيز أهداف التنمية المستدامة بما لا يقل عن ٥٠٠ مليار دولار سنويا، لمعالجة الأزمات قصيرة الأجل والتنمية المستدامة طويلة الأجل على حد سواء، وهو ما يمكن تقديمه من خلال صيغة متآزرة من التمويل الميسر وغير الميسر؛[١٤]

٦١- *نهيب باللجنة* الاقتصادية لأفريقيا الاستمرار في تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لأعضائها لتعزيز قدراتها في مجال الإدارة الضريبية، وزيادة الإيرادات الضريبية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وذلك بغرض حشد المزيد من الموارد المحلية من أجل التنمية؛

[١٤] United Nations, “United Nations Secretary-General’s SDG Stimulus”.

٦٢- *نهيب* بأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة بذل الجهود في سبيل انتهاج سياسات بشأن مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وتعزيز نُظمها القانونية ونُظم إنفاذ القانون، وتحسين التنسيق *بين* الوكالات الوطنية التي تضطلع بعمل أساسي في مجال مكافحة التدفقات المالية الدولية؛

٦٣- *نحث* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز آلياتهم الخاصة بمنع التهرب الضرائبي والتلاعب بالفواتير *وسوء* التسعير في التجارة وغسل الأموال والفساد، من بين أمور أخرى، بغية زيادة الإيرادات الضريبية الوطنية؛

٦٤- *ندعو* إلى إيجاد إطار تنظيمي معزَّز لوكالات التصنيف الائتماني يَشترطُ الموضوعية والشفافية، ويولي اهتماما خاصا للسياق الأفريقي في منهجية التصنيف وعملياته، ويوفر الرقابة المناسبة على هذه الوكالات، وينشئ آلية اِنتصاف خارجية نزيهة يمكن استخدامها للطعن في التصنيفات الائتمانية؛

٦٥- ندعو *اللجنة الاقتصادية* لأفريقيا إلى تقديم مزيد من الدعم لتطوير ونشر البيانات الاقتصادية التي تهم وكالات التصنيف الائتماني والمستثمرين؛

٦٦- *نهيب* بالفريق الأفريقي العامل رفيع مستوى المعني بالهيكل المالي العالمي أن يحثّ مجموعة العشرين على النظر في إمكانية إجراء إصلاح جذري في ''الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الديون' لجعله أكثر فعاليةً وسرعة وشفافيةً وشمولا، وتوسيع نطاق هذا الإطار المشترك ليشمل المزيد من البلدان، بما في ذلك البلدان متوسطة الدخل المثقلة بالديون؛

٦٧- *نهيب أيضا* بالفريق الأفريقي العامل رفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي، أن يدعو، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلى ترشيح الاتحاد الأفريقي لشغل مقعد دائم في مجموعة العشرين، ويناشد أعضاء المجموعة لدعم هذا الترشيح؛

٦٨- *نحث* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أن يطلبوا من الأمين العام للأمم المتحدة زيادة الدعم المقدم إلى اللجنة من أجل تعزيز الدور الذي يقوم به المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في مساعدة أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز التخطيط الإنمائي وتحسين قدرتها على صياغة وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام في سبيل تحقيق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة؛

٦٩- *نحث أيضا* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على دفع اشتراكاتها السنوية المقررة على وجه السرعة، وتسوية متأخراتها المستحقة للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط؛

٧٠- *نطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تكثيف عملها مع الممثلين الدائمين لأعضائها بشأن أنشطة اللجنة وبرامجها؛

٧١- *نشكر* رئيس مكتب مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، وزير الدولة الأوغندي للشوؤن للمالية (الواجبات العامة)، هنري موساسيزي، وأعضاء المكتب الآخرين على إدارتهم الفعالة والناجحة للمؤتمر؛

٧٢- كما نشكر رئيس وزراء جمهورية *إثيوبيا* الاتحادية، أبي أحمد، وحكومة أثيوبيا وشعبها على ما أحاطوا به ممثلي أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وممثلي مختلف المؤسسات والمنظمات التي شاركت في الدورة الخامسة والخمسين للجنة، من كرم ضيافةٍ وحفاوةٍ كان لهما أكبر الأثر في إنجاح الدورة؛

٧٣- *نعرب* عن امتناننا لأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على نجاحها في تنظيم الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.